



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

## المجلس الشعبي الوطني

### الجريدة الرسمية للمداولات

الإدارة والتحرير: المجلس الشعبي الوطني 18 شارع يوسف زيوخود - الجزائر الهاتف: 73.86.00 الفاكس: 74.03.89 ج - ب ج : عوڤ مجاسب 74 - 8123 مفتاح 63	الإشتراك السنوي	
	خارج الوطن 1.000 دج.	داخل الوطن 600 دج.
المطلوب من المشتركين إرسال لفائف الورق الأخيرة عند تجديد اشتراكاتهم، والإعلام بمطالبهم.		ثمن النسخة الواحدة 15 دج.

الفترة التشريعية السادسة

دورة الربيع لسنة 2007

الجلسة العلنية المنعقدة

يوم الأربعاء 11 يوليو 2007

# فهرس

مواصلة مناقشة مشروعى :

- القانون العضوى المتضمن تأجيل الانتخابات لتجديد المجالس الشعبية البلدية والولائية،
- القانون العضوى المتعلق بنظام الانتخابات.

## محضر الجلسة العلنية الثامنة عشرة المنعقدة

يوم الأربعاء 11 يوليو 2007 (ليلا)

الرئاسة : السيد عبد العزيز زياري، رئيس المجلس الشعبي الوطني.

تمثيل الحكومة : السيد وزير الدولة، وزير الداخلية والجماعات المحلية.

السيد وزير العلاقات مع البرلمان.

الممارسة السياسية أو الانتخابية للمرأة رغم قدراتها وكفاءتها،  
منها نقص المرافق العمومية كالحضانة.

لذا فإننا نطالب في حزب العمال بإنشاء رياض للطفولة بالعدد  
الكافي، لكي يسمح لها بالنشاط وهي مطمئنة على أبنائها.  
كذلك الإجحاف في حقها من خلال قانون الأسرة، وعليه فإننا  
في حزب العمال نطالب بإلغاء القوانين والإجراءات التمييزية  
لتكريس المواطنة الكاملة.

كما أننا في حزب العمال نرفع هذا الانشغال إلى معالي الوزير  
لتسجيله، علما بأن وزارة الداخلية والجماعات المحلية ليست  
وحدها المعنية برفع هذه العراقيل التي تعيق نشاط المرأة في  
الميدان السياسي وتذليلها.

إذن، نعم لضبط قواعد أساسية للعمل السياسي لكن دون  
المساس بحرية الترشح وحرية التنظيم وحرية النشاط، لأننا نعتبر  
في حزب العمال أن الديمقراطية السياسية تحمي الأمة من كل  
المخاطر.

سيدي الوزير،

إن من أهم الكنسيات الإنسانية، هذا النظام الديمقراطي  
والتعددية السياسية، وقد عرف عبر التاريخ وتطور الأنظمة  
الاقتصادية أن تكوين الأحزاب يرجع إلى تجدد فكري يواكب  
الظروف والمتغيرات الاقتصادية والاجتماعية، ولكل حزب  
تاريخه النضالي الذي يكون طويلا في بعض الأحيان، حيث يبدأ  
من لا شيء ليكون القوة الأولى في البلاد والبعض الآخر يعود

### افتتحت الجلسة في الساعة التاسعة والدقيقة السابعة والعشرين (ليلا)

الرئيس : بسم الله الرحمن الرحيم.

الجلسة مفتوحة، نواصل أشغالنا وأحيل الكلمة مباشرة إلى  
السيد لخضر رابحي. مستعد؟ غير مستعد.. إذن أحيل الكلمة  
إلى السيدة مليكة بدرابي، فلتفضل.

السيدة مليكة بدرابي : سيدي الرئيس.

سيدي وزير الدولة، وزير الداخلية والجماعات المحلية،  
زميلاتي، زملائي النواب،  
أسرة الإعلام،  
السلام عليكم.

يعلم الجميع أن في عالمنا اليوم توظف كل مسألة ديمقراطية  
لأغراض سياسية، وتستعمل كل ثغرة للتدخل الأجنبي ومنها  
قضية المرأة، خاصة في منطقتنا حيث تستعمل كورقة ضغط  
لفرض الديمقراطية على الطريقة الأمريكية بالتدخل في الشؤون  
الداخلية للأحزاب السياسية، بفرض سياسة الكوطة في تمثيل  
المرأة بالمجالس الانتخابية والمقدرة بنسبة 30٪ في المجلس  
الشعبي الوطني في حين لا تزيد نسبة المشاركة النسوية في  
الكونجرس الأمريكي عن 10٪، إن حزب العمال ودفاعا منه عن  
السيادة الوطنية ومن أجل المساواة في الحقوق ودون الرضوخ  
للتدخل الأجنبي، أعطى أعلى نسبة للتمثيل النسوي في  
الانتخابات التشريعية 17 مايو 2007 حيث بلغت 42٪. غير  
أننا سجلنا في هذه الحملة الانتخابية عراقيل عديدة حالت دون

«تستهدف المؤسسات ضمان مساواة كل المواطنين والمواطنات في الحقوق والواجبات بإزالة العقبات التي تعيق تفتح شخصية الإنسان وتحول دون المشاركة الفعلية للجميع في الحياة السياسية».

حيث أنه وأكثر من ذلك، فقد وضع الدستور أحكاما ومبادئ في المادة 42 منه إذ نص: «حق إنشاء الأحزاب السياسية معترف به ومضمون».

ووضع شروطا في 5 فقرات يجب التقيد بها تتمحور في مجملها في تأكيد احترام أحكام هذا الدستور وضمان المكونات الأساسية للهوية الوطنية ووحدها. ولا نجد ضمن هاته الفقرات أن العزوف عن الانتخابات والعدد الهائل من الأوراق الملغاة، سبب من أسباب تعديل قانون الانتخابات وذلك بوضع شروط تعجيزية تحول دون مشاركة القوائم الحرة في الانتخابات التشريعية أو الولائية أو المحلية، إن الأحزاب السياسية عامة والأحرار خاصة لم ولن يمسوا بهذه الشروط والمكونات، بل العكس فإنهم برهنوا في مناسبات عديدة وفي تجمعاتهم الشعبية على تمسكهم العميق والصريح، بمبادئ الدستور وبوطنهم وبمكوناته الأساسية للهوية الوطنية والمبادئ العامة التي تحكم المجتمع الجزائري. إذ أن الشعب الجزائري لم يوجه رسالة مشفرة إنما وجه رسالة واضحة عبارة عن استغاثة للنظر إلى وضعيته من خلال إيجاد مشاريع لامتناس البطالة ومحاوله تغيير وضعيه معيشته من الحسن إلى الأحسن، وهذا ما يؤدي إلى استعادة الثقة وبعث الأمل من جديد في نفوس الجزائريين والجزائريات.

سيدي الوزير،

إن هدف كل جزائري وجزائرية وكل منتخب بصفة عامة غيور على وطنه، المحب للنهوض ببلاده لمواكبة ركب البلدان المتقدمة ليست الامتيازات والمناصب وإنما محاولة منه لإيجاد أنجع الحلول للمضي قدما نحو مستقبل أفضل.

زيادة على ما ذكرناه آنفا من أسباب، فإنه من غير المنطقي أن تستهدف السلطة التشريعية مشروعيتها من الأمر رقم 07/97 المؤرخ في 27 شوال عام 1417 الموافق 06/03/1997 من المواد 109 و82 منه، في حين تستمد السلطة التنفيذية

من القمة إلى الحضيض، بسبب معاقبة الشعوب لسياسات هذه الأحزاب وبرامجها. فمن باب الديمقراطية ترك المجال للشعب لتقرر مصيرها بنفسها.

لذا فإن حزب العمال يعتبر أن التعددية أساس الديمقراطية في إطار المجابهة بالأفكار والبرامج كما يسمح القانون بحرية الترشح الذي تعتبر مكسبا من مكاسب الديمقراطية ولا يمكن المساس به، لذا لا يمكن تحديد أية نسبة للأحزاب المشاركة في الانتخابات بل يجب مكافحة التفسخ السياسي بفصل المال والأعمال عن الممارسة السياسية، وشكرا.

**الرئيس :** شكرا السيدة بدرابي مليكة، وأحيل الكلمة الآن إلى السيدة دليلة سعودي، تفضلي.

**السيدة دليلة سعودي :** شكرا السيد الرئيس.

سيدي رئيس المجلس الشعبي الوطني،  
سيدي وزير الدولة، وزير الداخلية والجماعات المحلية،  
سيدي وزير العلاقات مع البرلمان،  
السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته،  
"أزول فلاون".

لقد عرض على النواب مشروع قانون يعدل ويتمم الأمر رقم 07/97 المتضمن القانون العضوي المتعلق بنظام الانتخابات.

إن التاريخ سيشهد لنا ويكتب بحروف عريضة مداخلات النواب حول تعديل هذا القانون، لأنه سيكون أمانة للأجيال التي تود الترشح بعنوان "قائمة حرة" لذا فمن واجبنا الدفاع عن حقوق الأفراد وحررياتهم التي رسخها الدستور في مواده، باعتبار أن القانون يستمد قوانينه من مبادئ الدستور وأحكامه، حيث يعتبر المرجع ولا يمكن مخالفته.

سيدي الوزير،

إن تعديل أي قانون يجب ألا يخالف الدستور لأنه القانون الأساسي الذي يضمن الحقوق والحريات الفردية والجماعية، ويحمي بالتالي مبدأ حرية اختيار الشعب، ولقد جسد ضمان المشاركة في الحياة السياسية في المادة 31 منه إذ تنص على الآتي :

من مقتضيات التحليل السليم أن النتائج التي أفرزتها الانتخابات معبرة من الناحية السياسية عموما والسوسولوجية خصوصا.

من الناحية السياسية فالحصيلة غير مشرفة لعدد كبير من الأحزاب فالتشتت الحاصل والمعبر عنه في تسييب القانون مرده إلى انعدام الانضباط أو اختلاله داخل بعض التشكيلات السياسية لأسباب هي أدري بها. وكذا الانحراف الملاحظ في الطغيان والإسراف في استعمال المال بطرق تنافى والأخلاقيات بدل البرامج ووسائل الإقناع السليمة المتاحة والمعبرة سياسيا، لجلب الأصوات وصناعة الرأي العام وتوجيهه، فحضرت في الانتخابات الفارطة ما يستحي المرء من ذكره في حضرة المجلس الموقر من انحرافات وخروق لكل الأعراف والأخلاقيات والقوانين الضابطة لهذه العملية السياسية.

أما من الناحية السوسولوجية فالشاهد أن الثقة في الفعل الديمقراطي، بل الفعل الانتخابي يتقلص في كل موعد انتخابي وهذا راجع إلى أن المواطن المنتخب لا يجد طموحاته بل نفسه في هذه العملية السياسية ويكاد ألا يرى فيها مصالحه ومطالبه إلا نادرا.

وقد توالى عليه العهديات البلدية والولائية والوطنية غير أن التغيير المنشود جد طفيف في غالب الأحيان وحصيلة هذه العهديات هزيلة جدا وضعيفة.

فالفشل في استقطاب الناخبين مرده الضعف والفشل الملحوظين في تناول الجبهة الاجتماعية بتفاصيلها الواقعية من تشغيل وتقليص للبطالة والتقليص الجاد لجيوب الفقر والإسراع في وتيرة المشاريع والبرامج الاقتصادية ذات الأثر المجتمعي التي تمس أقصى عدد من فئات الشعب كالإسكان الريفي والطرق والماء والكهرباء والغاز.

في رأيي إن العجز الناتج في هذه المجالات المرتبطة بالجبهة الاجتماعية هو السبب. أضف إلى ذلك ما سلف ذكره من التملل، وغياب الانضباط داخل كثير من التشكيلات السياسية الذي أدى بها إلى التقلص وبالتالي تدني الفاعلية والنجاعة السياسية في الإقناع ببرامجها ولجوء بعضها إلى سبل وطرق غير مرخص بها لا قانونا ولا عرفا ولا أخلاقا. هذه كلها رسمت الواقع السياسي الحالي.

مشروعيتها من مواد مغايرة، فمن الأجدر والمنطقي والمشروع، تعديل قانون الانتخابات قبل انتهاء الفترة التشريعية سنة 2012 لضمان ديمقراطية ومصداقية الانتخابات ومشروعية السلطتين التشريعية والتنفيذية.

سيدي الوزير،

إن محاولة إقصاء أحزابا سياسية بصفة عامة والأحرار بصفة خاصة، وذلك بوضع شروط تعجيزية هي محاولة لإقصاء وتهميش كتلة برلمانية لها قوة سياسية، عبر عنها الشعب وأختارها بكل حرية وديمقراطية، وإقصاؤها يعتبر تراجع للديمقراطية ومساس بأحكام الدستور.

نحن نضع كل الثقة في شخصكم وفي ديمقراطيتكم، لذا فنحن واثقون كل الثقة أن مشروع هذا القانون سيعرف شروطا تماشى مع اختيار الشعب ولكم الشكر الجزيل.

**الرئيس :** شكرا سيدتي، وأحيل الكلمة إلى السيد مصطفى بوعزة، فليتنفضل.

**السيد مصطفى بوعزة :** بسم الله والحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله.

السيد رئيس المجلس،

السيد وزير الدولة، وزير الداخلية والجماعات المحلية،

السيد وزير العلاقات مع البرلمان،

السيدات والسادة النواب،

السيدات والسادة أسرة الإعلام،

السيدات والسادة الحضور،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

إن التعبير الشعبي في الانتخابات الفارطة له دلالات واستنتاجات متعددة والشيء الذي يجب أن يجزم به هو عدم اللجوء إلى مصادر هذه الإرادة أو قراءتها من منظار محدود، أو تقليصها أو تضيقها واختزالها في بعض المظاهر السلبية التي شابتها، بل الأجدر والصواب أن تكون القراءة شاملة ومعقدة تتجاوز الجانب العدادي لكي نونة الأحزاب القائمة في الساحة السياسية وماهيتهها.

فالعديد الهائل للأوراق الملغاة رسالة واضحة من 6 ملايين جزائري أميين، 45 سنة بعد الاستقلال لا يملكون القدرة الثقافية لممارسة حقهم في المواطنة، والمسؤولية في ذلك تقع على من تسلط باستمرار منذ 1962 دون تداول على الحكم.

أنا لم أر أي تفتت أو تبعثر للأصوات والمقاعد، إنما أرى فضاء مؤسساتيا تشمله تشكيلة ضخمة وحيدة تحت تسمية التحالف الرئاسي دون أن ننسى كل التشكيلات والأفواج التي تشاركها في تبني برنامج فخامة رئيس الجمهورية.

إن أغلبية هذه الأحزاب والشخصيات المستقلة ساندت قبل أسبوعين فقط بالنسبة إلى بعضهم برنامج حكومتكم، بل الأكيد أنها استعملت أكثر من مرة ضد نضال التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية، لكننا سندافع عن حقها في الوجود السياسي وعلى العكس، فإننا نلاحظ أن مساحة المعارضة تنقلص كلما تقدمت عملية التطبيع التسلطي الذي تعانیه الحياة العمومية في السنوات الأخيرة.

السيد وزير الدولة، وزير الداخلية، متى سيتحرر النظام من ثقافة سياسية تعتبر التعددية تشتت وتبعثر؟

الثغرات القانونية المزعومة لا تفسر إعادة إدماج قوائم حرة في لعبة الاقتراع الأخير رغم رفضها قانونا من قبل اللجان الولائية المعنية. ومثال عن ذلك ولاية البويرة. أمام حجم المشاركة في الاقتراعات، فهو يعبر قبل كل شيء عن خيبة أمل الجزائري في التغيير بواسطة الاقتراع كون التزوير الشامل يقف ضد إرادته.

معالي وزير الدولة، وزير الداخلية، إن كل الأسباب التي ذكرتموها، تبرهن على عكس ما تقترحوه.

إنكم تدركون تمام الإدراك مدى استنكار الشعب للنظام الحالي. هذا ما جعلكم تحاولون بمشروع هذا القانون غلق المجال المؤسساتي بتجريد الشعب من أي حظ للتأثير في مجرى الحياة المؤسساتية. فعكس دول الأمم الديمقراطية، أنتم تريدون تطبيع النضال الحزبي بصورة تسلطية، بواسطة منع القوائم الحرة وأحزاب معينة من المشاركة في الانتخابات.

نأتي الآن إلى خلاصة ما سبق، وهي إن معيار اختيار النسب المقترحة ليست لها مرجعية واقعية، فالقول بأربعة أو خمسة أو سبعة أو ثمانية كلها ضرب من التخمين.

إذا كان الأمر مبنيا على التزكية، فالأولى والأفضل أن نأخذ الزكاة كمييار، أي نسبة 2,5٪ وهذا سيكون أشرفا لأن هذه الأحزاب الصغيرة أو القزمية، كما أراد بعضهم أن يسميها، أسهمت في فترات من التاريخ السياسي الجزائري في إسناد الدولة.

عرضا أقول إن التعديلات كانت...

الرئيس : شكرا السيد مصطفى بوعزة، وأحيل الكلمة إلى السيد علي براهيم، فليتنفضل.

السيد علي براهيم : سيدي رئيس المجلس الشعبي الوطني، معالي وزير الدولة، وزير الداخلية والجماعات المحلية، السيد وزير العلاقات مع البرلمان، زميلاتي، زملائي، أود طرح الملاحظات الآتية:

يتأرجح مشروع هذا القانون بين مدح النضج السياسي الشعبي والاختيار الشعبي المشوه والمظلل.

عرض الأسباب ملبىء بالتهم والوقائع دون أي تحليل للأسباب.

إن البنسة السياسية ترعرت في ظل تشويه مهمة اللجنة السياسية المستقلة لمراقبة الانتخابات، بالمال العمومي.

متى ستعادل أجرة عضو اللجنة السياسية المستقلة لمراقبة الانتخابات، بأجرة عضو مكتب التصويت؟

لماذا رفض اللجوء إلى إجراءات قانون الجنایات عندما أثبتت قضايا شراء الترتيب في القوائم أو شراء الأصوات في الشوارع؟ نقول في التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية، لسنا في حاجة إلى قانون إضافي إلى قانون الجنایات.

فماذا عن تركية بعض القوائم التابعة للإدارة دون مراقبة الأموال المستعملة في حملاتها الانتخابية ومدى صحة التوقعات المتحصل عليها.

ماذا عن دخول الوزراء الاقتراعات التشريعية باستعمال أموال الدولة في الحملات الانتخابية للحصول على أصوات زبائن النظام؟ ماذا عن المساومات والمزايدات عن النتائج، من حزب نصب نفسه فائزاً بعيداً عن الصندوق وحزب يرى نفسه ثانياً رغم أنف الصندوق وثالثاً يؤكد نسبة 30٪ من النتائج لصالحه تحت الصندوق؟ ماذا عن فشل سياسة الحكومة في محاربة الإرهاب وعودة القنابل إلى قلب العاصمة، وفشلها في محاربة الرشوة والفساد؟ وماذا عن غلق وسائل الإعلام على الأحزاب وانعدام النقاش السياسي الدائم؟

هذه بعض الأسباب، حسب رأينا في التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية، التي أدت بالمواطن إلى عدم قناعته بالتصويت.

في مستوى آخر، سيدي الوزير، ما هي مرجعيتكم في تحديد القاعدة الشعبية لأي حزب حتى يكون وطنياً؟ ما هي قاعدتكم الحسابية في تحديد نسبة 4٪ للقول بمدى تمثيل الحزب، علماً أن هذه النسبة لو عمل بها في العاصمة مثلاً ستعادل 85 ألف صوت، ما يمثل 15 مقعداً لولاية وحدها في التشريعات الأخيرة؟ في حين تقرون ذلك على 25 ولاية بمفهوم نصف البلاد زائد 1، أين المهجر وما موقعه في ذهنكم وفي تعريبكم لمصطلح الدائرة الانتخابية بمصطلح الولاية؟ لماذا استندتم في تحديد النسبة على أساس الانتخابات الماضية التي تخللها عمليات تزوير واسعة النطاق؟

فالتزوير والإكراه والتدليس والضغوط الممارسة أثناء كل عمليات الاقتراع، تعد من الأسباب الأساسية المؤدية إلى امتناع المواطنين عن التصويت، إضافة إلى وضعهم الاجتماعي والاقتصادي الهش والمزري.

إن تكريس الديمقراطية لا يتم بمواقع ونسب.

إن السياسة ليست بتسييس الديمقراطية لما يناسب النظام والزبون.

إن مشروع هذا القانون الذي يزعم تقنين الانتخابات يقصد في الحقيقة تصفية منافسين حقيقيين أو محتملين حاضراً أو مستقبلاً. ثم كيف نجت من قانون الأحزاب هذه الأحزاب الصغيرة التي ذكرتموها بعد استعمالها العديدة، بينما لم يتمكن السادة، طالب الابهيمي، وسيد أحمد غزالي من الإفلات من ذلك؟ لو كان القصد هو طلب نسبة محترمة للمشاركة في المؤسسات كما هو معمول به في سائر الدول، لاكتفى مشروع القانون برفع نسبة الأصوات المحصل عليها في اقتسام المقاعد هذه المحاولة للتطبيع التعسفي للفضاء الحزبي تظهر أيضاً جلاء الخلط بين مفهومي الدائرة الانتخابية...

**الرئيس :** شكرا السيد علي براهيمي، وأحيل الكلمة إلى السيد بشير جار الله، غائب، وأحيل الكلمة إذن إلى السيد عثمان معروز، فليتكلم.

**السيد عثمان معروز :** سيدي الرئيس،

سيدي الوزير،

زميلاتي، زملائي النواب،

سيدي وزير الدولة، وزير الداخلية،

مساء الخير،

(أزول فلاون).

في عرضكم لمشروع تعديل القانون العضوي المتعلق بالنظام الانتخابي تطرقتم إلى عرض الأسباب التي تتعارض مع رؤية التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية.

إن نتائج الاستحقاق الأخير، أكدت مرة أخرى أن تضييق مجال قراءتها بحلول تقنية ضيقة تتنافى مع أحكام الدستور وتبعد عن مفهوم الديمقراطية في الممارسة السياسية.

إن شراء الذمم - بيع القبة الحزبية - وحساب ريع اللجان لا يمكن أن يشكل وحده سبب نفور المواطن عن الاقتراع.

فماذا عن كثرة الأحزاب في المعترك الانتخابي، من حزب عقد مؤتمرات، قدم خصائمه الأدبية والمالية وحزب يدفع بأعين غامضة وأيدي خفية دون عقد مؤتمراته.

معالي الوزير، إن المحطة الانتخابية الأخيرة المتمثلة في تشريعات 17 مايو 2007 والتي نعترف من خلالها لشخصكم المحترم أنكم وفقتم في تنظيمها وفق أسلوب ديمقراطي وشفاف، هذا ما لمسناه في الميدان ولا ينكر إلا جاحد جهود الرجال الذين أعطوا المثل في التشعب بثقافة الدولة.

إن إحساسنا بالمسؤولية تجاه الشعب يجعلنا نبتعد عن أساليب التهرج السياسي الذي لا كسب من ورائه إلا مصالح شخصية أنية مبنية عن سياسة "خالف تعرف".

سيدي الوزير، إن اقتراحكم هذا الذي نشتمه ونؤكد أنه جاء في الوقت المناسب لدعم مسار الديمقراطية والشفافية وتنظيم الفعل السياسي، ومن يرفض التنظيم أكيد أنه يحبذ الفوضى ويقتدي بالمثل القائل: "حينما تكون الفوضى تكون الفرصة".

سيدي الوزير، إنكم مشكورون على تحقيق المساواة بين الأحزاب في مراقبة الانتخابات، لكن الكثير من الأحزاب التي لا تمتلك القاعدة الوطنية، أسهمت بشكل أو بآخر في عرقلة شفافية العملية الديمقراطية، بدخولها عملية القرعة لمراقبة صناديق الاقتراع وغياب مراقبتها عن العملية، وبالتالي أسهمت في حرمان الأحزاب ذات القاعدة الوطنية من مراقبة الكثير من الصناديق، لذلك أقترح أن ما طبق على الأحزاب كي تكون وطنية يطبق في مستوى الدائرة الانتخابية في توزيع جمع الاستثمارات على البلديات. إذ كيف يعقل، سيدي الوزير، أن تكون قائمة مرشحة للمجلس الشعبي الوطني كلها من بلدية واحدة، فهذا خطر ويؤسس للفكر "العروشي".

في هذا المقام، معالي الوزير، إن الذين جعلوا من نسبة الانتخابات حسان طروادة لدغدغة عواطف الشعب مرة أخرى، نقول إن السياسة أخلاق، وثقة الشعب تتحقق باعتماد منهج صريح طويل المدى لا على الظهور المناسباتي واعتماد برامج كلها نقد لبرامج أخرى.

وعليه نقول لمن يتشدد بضعف نسبة المشاركة، ألم تكن من المترشحين؟ فمن ردك عن استقدام الناخبين ورفع النسبة لصالحك حتى تتفادى الصعود بالباقي الأقوى؟

وفي الأخير سيدي الوزير، بخصوص الحديث عن البنسة وبورصة الأصوات، فنحن نناشد النواب الموجودين في هذا البرلمان إعطاء المثال واحترام المادة 105 من الدستور التي تمنع الجمع بين مهمة النائب وتأدية أية وظيفة أخرى. فعلى المحامين والأطباء ذوي المهن الحرة أن يوقفوا نشاطهم تطبيقاً لهذه المادة من أجل أخلة الممارسة السياسية واحترام القوانين سيما الدستور، ذلك ما قام به نواب التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية، قصد وضع حد لتشويه صورة النائب وسمعته.

سيدي الوزير، الإشكال ليس في تراكم القوانين، لأن كثرة القوانين تقتل القانون بل يكمن في تطبيق أحكامها وقدرة تنفيذها ومدى مراقبتها، وشكراً.

**الرئيس:** شكراً السيد عثمان معزوز، وأحيل الكلمة إلى السيد عبد النور قراوي، فليفضل.

**السيد عبد النور قراوي:** بسم الله الرحمن الرحيم.

سيدي رئيس المجلس الشعبي الوطني المحترم، سيدي معالي وزير الدولة وزير الداخلية والجماعات المحلية، والوفد المرافق له، سيدي وزير العلاقات مع البرلمان، زميلاتي، زملائي النواب، أسرة الإعلام، الحضور الكرام، السلام عليكم.

بداية، أهنيء الشعب الجزائري بمناسبة الذكرى الخامسة والأربعين للاستقلال. أما بعد، سيدي وزير الدولة المحترم،

إن التطور المتسارع للعمل الديمقراطي في ظل واقع الجزائر التي هي ماضية في وضع القواعد الأساسية لهذا العمل وفق أسس منظمة، إذ أن مرحلة عشرية من السنين غير كافية لأن يصبح هذا العمل كاملاً متكاملًا. وعليه أصبح لزاماً على أي مسؤول أن يعدل ويتم النصوص لترقية الفعل السياسي في بلادنا.

إن أصوات المواطنين المعبرة لصالح المرشحين الأحرار تعبر عن نفسها. قارنوا عدد الأصوات المحصلة من قبل القوائم الحرة مع عدد الأصوات المحصلة من قبل الأحزاب التي تعتبر نفسها عديدة وذات قاعدة شعبية ووطنية، تفهمون مكانة المترشحين الأحرار والذين يعبرون في الحقيقة عن رغبة شعبية في التغيير وحتى في ممارسة النشاط السياسي من قبل الأحزاب المعروفة.

فالسر يكمن في الحصيلة، والبدل، والقوائم الحرة طبقت عليها حقا مقولة: "العدو أمامكم والبحر وراءكم".

فكافة النواب الأحرار سبق لهم أن مارسوا نشاطات عدة كمنتخبين محليين في المستويين البلدي والولائي أو المستويين الوطني والجمعي. لقد كانوا بجانب المواطن كل يوم، فكان معهم يوم الانتخاب إنهم ليسوا ممن استفادوا من الربح السياسي.

المواطن اليوم يبحث عن ممثلين له لا عن ممثلين لقيادات أحزابهم فقط، المواطن اليوم يبحث عن ممثلين يقولون ويفعلون ما يفكرون به بموضوعية ومسؤولية وصراحة، فالقوائم الحرة تحصلت على 564 ألف و 169 صوتا نظيفا، فسارع البعض بقولهم أنها أصوات مشتراة، وأن رجال أعمال تدخلوا في السياسة، وغيرها من التصريحات البعيدة كل البعد عن الحقيقة ناسين أنها تشكل القوة السياسية الثالثة في البلاد.

أولا/ رجال الأعمال والمقاولون وأصحاب الأموال ليسوا حكرا على القوائم الحرة وأنا أحترم رجال الأعمال الذين نجحوا بعرق جبينهم.

ثانيا/ لماذا لم يتحدث هؤلاء عن الذين أصبحوا رجال أعمال مشكوك فيهم حقا، الذين استعملوا السياسة ليصبحوا رجال أعمال؟ وكما يقول المثل: "كي سرق كنت حاضر وكى حلف آمنته".

فالمشكل إذن مشكل تمثيل التأهيل للتمثيل. فالساحة السياسية الوطنية ستعرف قفزة نوعية لا كمية بسنح الفرص أمام الذين لهم مؤهلات وسبق أن مارسوا مسؤوليات ونشاطات تكسبهم اعترافا ومصداقية ميدانيا، وكذلك لدى المواطنين،

سيدي الوزير، فيما يخص ترتيب الأحزاب في العملية الانتخابية، أقترح توحيد الترتيب وطنيا، واعتماد أقدمية الحزب في هذا الترتيب، أما من حيث الشكل فأقترح إعادة صياغة الفقرة الثانية من المادة 82 من القانون العضوي المتعلق بنظام الانتخابات واستبدال لفظ "سواء" بلفظ "أو" وذلك لتحسين الجانب اللغوي وتأكيد سلامة المعنى.

أما بالنسبة إلى القانون العضوي المتضمن تأجيل الانتخابات لتجديد المجالس الشعبية البلدية والولائية، فنتمن ما جاء فيه ونؤكد أن هذا التأجيل جاء بحكمة سياسية وهي تباعد المواعيد الانتخابية عن بعضها وبالتالي توفر فرصة التحضير الجيد سواء بالنسبة إلى الأحزاب أو بالنسبة إلى المسؤولين عن تنظيم هذه الانتخابات.

في الأخير، معالي الوزير، أتمنى أن يوفقكم الله ويسدد خطاكم وشكرا والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

**الرئيس :** شكرا السيد عبد النور قراوي، وأحيل الكلمة إلى السيد بلقاسم مزيان، فليفضل.

**السيد بلقاسم مزيان :** السيد رئيس المجلس الشعبي الوطني، السيد وزير الدولة، وزير الداخلية والجماعات المحلية، زميلاتي وزملائي النواب، أخواني الصحفيين، مساء الخير.

نعم، إن انتخابات 17 مايو 2007 تحمل في طياتها رسائل أساسية وجوهرية، يتحتم علينا جميعا أن نتمتع فيها ونستخلص منها العبر ونتخذ الإجراءات اللائقة لتفادي الانزلاقات التي يعلمها الكل.

صحيح أن الاختيار الشعبي قد أصابه تفتت أكيد. صحيح أن نسبة المشاركة كانت ضئيلة جدا، صحيح أن عدد الأصوات الملغاة معتبر جدا وصحيح أيضا أنه استعملت خلال هذه الانتخابات مناورات احتيالية وغير أخلاقية ولكن:

ما ذنب الذين لم يتسببوا في هذه الظواهر كلها ومن بينهم قوائم الأحرار، التي في الحقيقة ودون أن تعتمد على أحد، خاضت 3 اقتراعات في اقتراع واحد، ألا وهي :  
جمع الاستثمارات، إثبات الاستثمارات والاقتراع بنفسه؟

قصوى في إطار إعادة النظر في القوانين المنظمة للحياة السياسية بغية تكريس الممارسة الديمقراطية، والأساليب التي تتماشى مع تحسين الأداء السياسي والحفاظ على أخلقة الممارسة السياسية في إطار تصور شامل يهدف إلى تطبيع الوضع السياسي العام للبلاد.

إن بلوغ هذا الهدف يمر حتما عبر إخضاع نشاطات الأحزاب السياسية إلى الآليات والمعايير المتعارف عليها في العمل السياسي من أجل إرساء قواعد عمل سياسي جدي ذا مصداقية.

كل التجارب السياسية التي عرفتها الجزائر متعددة وخاصة خلال الاستحقاقات الأخيرة أدت إلى ضرورة البحث عن مواطن الخلل في نظامنا السياسي وعن الثغرات الموجودة في عملية الاتصال بين الطبقة السياسية والمواطن.

سيدي الرئيس،

لقد مر على فتح مجال التعددية السياسية أكثر من 15 سنة وهي المدة التي كانت كافية للتشكيلات السياسية المتعددة لتثمين هياكلها الحزبية وتوسيع قواعدها واغتنام فرصة التواصل مع المواطنين وكسب ثقتهم خلال مشاركتهم في الاستحقاقات السابقة.

أما اليوم لا بد من الانتهاء من هذه المرحلة الانتقالية بفضل هذه التعديلات التي أرادت السلطات العمومية من خلالها أن تثمن مصداقية النخب السياسية وتؤسس لأداء سياسي ثري، أخلاقي، هادف ومسؤول وبناء يقوم على الوجود الفعلي في الساحة السياسية.

كان بإمكان الفاعلين السياسيين أو التشكيلات السياسية أن يتخذوا من المعايير وآليات العمل السياسي وسيلة للتوغل الحقيقي داخل المجتمع عبر طرح برامجهم وأفكارهم بهدف إقناع المواطن للتخراط في مساعيهم وبالتالي تقوية وجودهم في الخريطة السياسية بوعاء كاف وامتداد نضالي وشعبي حقيقي.

فالفلسفة والمبدأ الجوهري الذي بنيت عليهما أبعاد القوانين السابقة تكمن في رغبة السلطات العمومية في فتح المجال

والتي تبنى بعد سنين طويلة ومرهقة. أما في المضمون فجمع نسبة 5٪ من الامضاءات وإثباتها يعد من المستحيل، إذ أنه وبعملية حسابية بسيطة تدل على أنه في المعدل يستلزم إثبات إمضائين تقريبا كل دقيقة لكل قائمة، واستعمال مئات السيارات والحافلات لنقل المواطنين إلى اللجنة الولائية. فالمعنى هو إقصاء حتمي للقوائم الحرة التي تحمل تصورا ويديلا يحمله الكثير من المواطنين الجزائريين، وهو إجحاف لكل هؤلاء والمواطنين قبل كل شيء فما الحل إذن؟

أولا/ يجب أن يكون عمل مراقب اللجان الولائية والبلدية والوطنية مجانا وبلا مقابل.

ثانيا/ تطبيق القانون بصرامة على الجميع فيما يخص عقد المؤتمرات والتمويلات المالية.

ثالثا/ المتابعة الصارمة في تطبيق القانون على كل من ثبت أنه متورط حرا كان أو متحزبا.

لقد سمعنا اتهامات خطيرة في هذه القائمة، فالذي له أدلة ولم يقدمها بخصوص أموال المخدرات والأسلحة التي استعملت فهو إذن متواطئ.

أخيرا، أتساءل السيد الرئيس: من ولماذا...

**الرئيس:** شكرا السيد بلقاسم ميزان، وأحيل الكلمة إلى السيد عبد الحميد سي عفيف، فليتفضل.

**السيد عبد الحميد سي عفيف:** شكرا سيادة الرئيس، بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على رسول الله.

السيد الرئيس المحترم،

السيد وزير الدولة، وزير الداخلية والجماعات المحلية،

السيد وزير العلاقات مع البرلمان،

زميلاتي، زملائي.

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

إننا اليوم بصدد مناقشة مشروع تعديل قانون الانتخابات والجميع يعلم ما لهذا التعديل الذي جاء في وقته، من أهمية

**السيد رمضان تعزيبت : شكرا السيد الرئيس،**  
السادة الوزراء،  
السيدات والسادة النواب،  
مساء الخير.

يناقش اليوم مشروع القانون المتعلق بالانتخابات كأول مشروع هذا المجلس بعد مصادقة البرلمان على برنامج الحكومة، وهو مشروع يكتسي أهمية كبرى في نظرنا، ففي كل نظام ديمقراطي وتعددي تمثل الانتخابات محطة هامة تقوم على إثرها بعرض البرامج السياسية والأفكار والأطروحات والاقتراحات، لكن وللأسف لاحظنا أيضا أنه في غالب الأحيان على المستوى العالمي وحتى في بلادنا تستعمل هذه المناسبات من قبل أطراف أجنبية للتلاعب وللضغط وأحيانا حتى للتدخل في الشؤون الداخلية للبلدان، وهذا بمناسبة إجراء الاقتراعات، فالمحاولات عديدة ومختلفة والأمثلة على ذلك يعرفها الجميع .

السيد الوزير،

نعتقد في حزب العمال أن الأمر لا يتعلق بالأحزاب الصغيرة كم يلقون أو بالأحزاب الكبيرة، ما عدا حالات خاصة زائدة للحزب، حيث ينشأ صغيرا ثم يكبر بالعمل السياسي والعكس أن أحزابا كبيرة تصبح صغيرة انطلاقا من خيار الشعب سواء بتزكيته لعمل سياسي ما أو بعقوبته، والأمر لا يعني الأحرار بطريقة مطلقة وإنما بالنسبة إلينا يتعلق الأمر بالمبادئ الديمقراطية.

ومن باب الديمقراطية حزب سياسي لا يطلب إقصاء حزب سياسي آخر مهما كانت الخلافات الأيديولوجية والأطروحات.

إن التصرفات المرفوضة والمتناقضة لأبسط قواعد الديمقراطية السياسية التي لوحظت خاصة في تشريعات 17 مايو، وأن - لا أقول أنني كنت محظوظا - كنت أمثل حزب العمال في اللجنة الوطنية المتنقلة لمراقبة الانتخابات رأيت كل الأنواع التي يمكن تصورها للتفسيخ السياسي من التصرفات ولو كان لدينا الوقت الكافي لتكلمنا عن ذلك حالة بحالة وولاية بولاية ، كل الأحزاب كانت ممثلة في هذه اللجنة التي لم يكن همها الوحيد السياسة.

السيد الوزير،

إن الوضع السياسي والإجتماعي السائد في وطننا أثر وينسبة كبيرة في نسبة المشاركة، لأن هذه التصرفات غير الأخلاقية

السياسي من أجل تجسيد الممارسة الديمقراطية في العمل السياسي ولكن مع مرور الزمن وصلنا إلى وضعية تميزت بتفتيت سلبي لأصوات المواطنين.

نلاحظ بعض التشكيلات السياسية التي تفتقد فعلا لقاعدة شعبية سلكت طرق ملتوية وتميزت بأخلاقيات وسلوكات غير معهودة يرفضها العقل والمنطق ولا تسهم في بناء ديمقراطية عصرية.

يرى حزب جبهة التحرير الوطني أنه أصبح ضروريا التصدي لهذه الظواهر بوسائل قانونية والتعديلات المطروحة أمامنا اليوم تصب في هذا السياق لأنه من صلاحيات الدولة السهر على تنظيم الإطار القانوني والحرص على تجسيد مبدأ التعددية والممارسة الديمقراطية.

سيدي الرئيس،

زميلاتي، زملائي،

لانعتقد، عكس ما يظن بعضهم أن مثل هذه الترتيبات تمس بمبدأ الممارسة الديمقراطية بل بالعكس تكرر مبدأ نبذ الارتشاء السياسي والحيلولة دون استعمال الأساليب غير المشروعة، كاستعمال الأموال وردع أصحاب المناسبات الذين ينتقلون من أحزاب إلى أخرى متجولين من أجل المناصب والمصالح الذاتية، ضاربين عرض الحائط بأدبيات العمل السياسي، أين تصل في بعض الأحيان إلى حد شراء ذمم الناخبين أمام الملاء وهي الظواهر التي باتت تشكل خطرا حقيقيا على الديمقراطية والتعددية السياسية وباتت جزءا من ثقافتنا السياسية هل هذه هي الديمقراطية؟ أين الثقافة الحزبية؟ ثقافة النضال؟ أين ذهبت القناعات السياسية والحزبية؟

سيدي الرئيس،

زميلاتي، زملائي،

كل واحد منا على علم بهذه الظواهر المخلة للعمل السياسي، كل واحد منا ...

**الرئيس : شكرا السيد عبد الحميد سي عفيف، وأحيل الكلمة إلى السيد رمضان تعزيبت، فليفضل.**

وبرامج تنمية تخدم مصلحة الشعب والوطن، ونزاهة الانتخابات في جزائر العزة والكرامة.

السيد الوزير،

إن بعض الأحزاب تظهر في مناسبات انتخابية دون نظرة سياسية أو قواعد نضالية ولا برامج تنمية ودون امتداد في الأوساط الشعبية، يعملون على تغليب الناخب وتعميق طريقة الاقتراع، فالمنتخبين المحليين لهذه الأحزاب يمارسون مهامهم دون رقابة حزبية وبذلك أصبحوا محل بزنة وسمسة، والنضال بذلك يكون دون مقابل.

السيد الوزير،

لاحظنا أن الامتناع كان سببه كثرة المشاركين وتعدد القوائم مما أدى إلى صعوبات واجهها الناخب وتسببت في رفع نسبة الأوراق الملغاة من جهة وعدم المشاركة من جهة أخرى .

السيد الوزير،

يرمي هذا التعديل إلى عقلنة الحياة السياسية ورصدها وكذا تدعيم الديمقراطية، كما يضمن - إن شاء الله وبارادة الله تعالى وبركاته - نجاح المواعيد الانتخابية مستقبلا ودفع المواطن إلى أداء واجبه والإدلاء بصوته بكل حرية، وبذلك نشركه في كل التوجيهات الهامة التي تجسد كل المشاريع خدمة للبلاد وللوطن في كل الميادين، والسلام عليكم.

**الرئيس :** شكرا السيدة مخاطرية رقيق، وأحيل الكلمة إلى السيد محمد مزباني، فليتفضل.

**السيد محمد مزباني :** شكرا السيد الرئيس،

السيد الرئيس،

السيد وزير الدولة، وزير الداخلية والجماعات المحلية،

السيدات والسادة النواب،

السلام عليكم.

تعد الانتخابات إحدى المكاسب الديمقراطية الهامة للشعوب نتيجة النضالات المريرة للأجيال المتتالية، وهي إحدى أهم الوسائل التي تمارس من خلالها السيادة الشعبية، والكل على علم بالتطورات التي عرفتها بلادنا في المجال الديمقراطي.

وغير السياسية وغير الديمقراطية لا تصنف في نطاق السياسة وإنما نشأت في هذا المناخ السياسي وهكذا لم تأت وحدها، فكما لاحظنا الغش في المواد واللصوصية، فالسياسة كذلك لم تسلم من هذه الأنواع من المشاكل التي نعانيها ونعتقد أن سياسة الخصخصة مثلا- التي لا تعد أطروحة سياسية- وإنعكاساتها السلبية أثرت أيضا في نسبة المشاركة، مثلا عدم تطبيق القانون رقم 04/01 الذي يلزم وزير المساهمات بتقديم حصيلة أمام البرلمان جعلت المواطن لا يرى دور البرلمان . كذلك نقص الصلاحيات، أي لا بد أن تكون لدينا نظرة شاملة، ولا نعتقد أن قانون الانتخابات وحده سيتكفل بحل كل هذه المشاكل، فالديمقراطية السياسية بالنسبة إلينا مسألة مصيرية كذلك بالنسبة إلى الشعوب والأمم ، بفضلها يكون الشعب سيذا في قراره يجند من أجل سيادته وسيادة الأمم في عالم تسوده كل أنواع الهجوم المسلطة على الأمم. كما تستعمل الديمقراطية اليوم كذريعة من قبل القوى العظمى لتبرير مختلف أنواع التدخل في شؤون الأمم والشعوب، ورأينا ذلك أيضا على مستوى بلادنا قبل وأثناء إجراء انتخابات 17 مايو، ثورات مفرقة في أوكرانيا في لبنان ...

**الرئيس :** شكرا السيد رمضان تعزيت، وأحيل الكلمة إلى السيدة مخاطرية رقيق، فليتفضل.

**السيدة مخاطرية رقيق :** شكرا السيد الرئيس،

بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين،

السيد رئيس المجلس المحترم،

السيد وزير الدولة وزير الداخلية والجماعات المحلية المحترم،

زميلاتي، زملائي النواب،

أسرة الإعلام،

أيها الحضور،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

في البداية، نشكر معالي الوزير على هذه المبادرة التي جاءت في وقتها.

سيدي الوزير،

يدخل هذا المشروع في تجسيد الديمقراطية وربط علاقات وطيدة بين الناخب والمنتخب مبنية على توجيهات سياسية

سوف يكون بمثابة خطوة ديمقراطية هائلة، ستساعد في تعزيز وحدة الجمهورية والسيادة الوطنية، وشكرا.

**الرئيس :** شكرا السيد محمد ميزاني، وأحيل الكلمة إلى السيد عماد جعفري، فليتنفضل.

**السيدة عماد جعفري :** شكرا السيد الرئيس،

بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على سيدنا محمد خاتم النبيين،

السيد الرئيس المحترم،  
السيد وزير الدولة وزير الداخلية والجماعات المحلية والوفد المرافق له،

السيد رئيس اللجنة المحترم،

زميلاتي، زملائي النواب،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد الوزير،

أبدأ تدخلتي هذا، ببعض المقتطفات من عرض الأسباب الذي جاء في مشروع القانون وكما جاء في الصفحة الأولى : "وقد برهن الشعب الجزائري مرة أخرى على نضجه السياسي، ووجه رسالة واضحة بخصوص التزامه وإيمانه بجزائر قوية وعصرية وديمقراطية وجمهورية" غير أن تحليل نتائج الاقتراع الأخير، سواء فيما يتعلق بحجم المشاركة الشعبية أو العدد الهائل من الأوراق الملغاة، ثم النتائج حسب المقاعد يشير بصفة واضحة إلى أن الاختيار الشعبي قد أصابه تفتت أكيد، وأن الأصوات المعبر عنها قد تبعثرت بين التشكيلات السياسية والقوائم الحرة التي ما كان بإمكانها المشاركة في الاقتراع إلا لوجود ثغرات في بعض أحكام قانون الانتخابات الساري المفعول.

السيد الوزير،

نرى أن هناك قانون ينظم الانتخابات في الجزائر هو قانون 07/97 الذي يفرض على المنتخبين أو المترشحين الأحرار أن يجمعوا أكثر من 400 إمضاء على كل مقعد مطلوب في الدائرة الانتخابية، وتسلم استمارات الإمضاء من قبل الإدارة تحوي الإسم واللقب وتاريخ الميلاد ورقم بطاقة التعريف الوطني أو أي وثيقة تثبت الهوية ورقم الناخب وإسم الأم وإسم الأب وأن يصادق عليها. ثم بعد ذلك يقدم المترشح هذه الاستمارات إلى

إن النظام الانتخابي المعمول به في الجزائر هو أحسن بكثير من العديد من الدول بما فيها الولايات المتحدة الأمريكية وجنوب أفريقيا فيما يخص المساواة في الحظوظ مثل ذلك الحدث الإعلامي، فنحن نشاطركم الرأي فيما يخص النمط النسبي على مستوى كل المجالس من المحلية إلى المجلس الشعبي الوطني فهو النظام الأسمى ديمقراطيا.

وفيما يخص الانتخابات التشريعية يعد النظام الانتخابي المعمول به حاليا أي النسبة الولائية، طبعاً خطوة ديمقراطية هامة مقارنة بالنظام المعمول به في السابق أي القوائم الإسمية في الدوائر، ولكن يبقى أن النظام الديمقراطي الأسمى في نظرنا هو الانتخاب عن طريق النسبية الوطنية المطلقة أي قائمة وطنية واحدة لكل حزب، وهذا انطلاقاً من أن المجلس الشعبي الوطني يهتم بقضايا وطنية تخص مصير الأمة ككل بإصدار تشريعات وطنية تطبق في كل الولايات بالدراسة والتصويت على قانون مالية يطبق على كافة التراب الوطني بدراسة والتصويت على برنامج حكومة يخص كل مناطق الوطن، لأن العهدة الانتخابية هي عهددة وطنية، فالأحزاب تترشح في الانتخابات التشريعية على أساس برامج سياسية وطنية. في نظرنا إن الانتخاب عن طريق النسبية الوطنية المطلقة، قائمة وطنية لكل حزب، سوف يعزز عن طريقه التعبير الحقيقي للإرادة الشعبية، وهذا بعد كل الأصوات المعبر عنها وطنياً، وأخذها بعين الاعتبار، وهذه الطريقة في نظرنا ستشجع التنافس بين الأحزاب على أساس البرامج وستساعد في وضع حد للعروشية والجهوية وحتى البرزنة بالقوائم الانتخابية وهذا يسمح للمواطن بالفرز والخيار بين البرامج المقترحة ، وبذلك نشجع النقاش السياسي.

ونعتبر نحن في حزب العمال أن اعتماد هذا النمط أي الإلتخاب بالنسبة الوطنية وإبقاء النمط الحالي المعمول به في الانتخابات المحلية أي النسبية يسهم في تكريس المساواة بين المواطنين ويعطي حظوظ كبيرة للمشاركة النسائية لمجرد أن تتوفر عند الأحزاب الإرادة السياسية في تشجيع المشاركة النسائية، في حين القوائم الإسمية تعرض النساء لمختلف أشكال الضغوط الاجتماعية واستخدام العروشية من أجل إقصائها.

السيد الوزير،

نعتمد أن اعتماد النظام الانتخابي بالنسبية الوطنية المطلقة

فبمجرد حصوله على إستمارة الترشح وهوناضل، لأنه من غير المعقول وجود مترشح حر دون قواعد نضالية والدليل أنه هناك أكثر من نسبة 20 أو 30٪ من المنتخبين الأحرار الذين كانوا في العهدة ...

**الرئيس :** شكرا السيد عماد جعفري، وأحيل الكلمة إلى السيدة زرفة بن يخلف، فلتتفضل.

**السيدة زرفة بن يخلف :** السلام عليكم.

السيد الرئيس،

السادة معالي الوزراء.

زميلاتي، زملائي النواب،

أسرة الإعلام،

السلام عليكم.

إن تحاليل نتائج الاقتراع الأخير والذي يتمثل في نسبة الامتناع القياسية البالغة 65٪ هي صرخة استغاثة المواطنين وتذمرهم من السياسات التي لم تعط حولا لمشاكلهم اليومية، عن التفسخ السياسي، والسياسات العميقة.

سيدي الوزير، دون سابقة، لا حظنا في الانتخابات التشريعية الماضية اقحام المال بقوة وعلائية على مرأى من كل المواطنين إذ نشاطر هذا الانشغال الذي عبر عنه رئيس الحكومة ووزير الداخلية وعدة أحزاب سياسية.

سيدي الوزير، ولهذا نحن في حزب العمال نعتبر دخول رجال المال والأعمال للساحة السياسية بكثرة بحثا عن اللقب البرلماني لاستعماله في مجال الأعمال في صالح الشركات العالمية وهذا ما من شأنه تكوين لوبي لهؤلاء وهذا ما يزيد من التفسخ والتعفن السياسي والمالي.

سيدي الوزير، السؤال الذي نطرحه ما هو الهدف من صرف أموال طائلة وغير معقولة ؟ بالملايير ؟ والأدلة موجودة وهذا ما عايناه وشاهدناه إبان الحملة الانتخابية لتشريعات 17 مايو 2007.

أليس من أجل اكتساب الحصانة البرلمانية ؟ ومن بين الممارسات غير الأخلاقية والبعيدة كل البعد عن السياسة وعلى سبيل المثال لا الحصر تصرفات بعض المترشحين في ولاية

رئيس اللجنة وهو برتبة قاض، هذا الأخير يقوم بمعاينة ما لا يقل عن نسبة 5٪ منها، وبعد كل هذه الإجراءات يسمح للمترشح الحر دخول الانتخابات، أي أنه يمر بمراحل عدة حتى يمكنه ذلك، وأظن أن هذه الإجراءات ليست بالثغرة في القانون وإنما هي قانون، وإذا كانت تعد ثغرة نتمنى أن تأخذ بعين الاعتبار ونتركها حتى يستقاد منها المترشحين الأحرار.

كما جاء في الفقرة الثانية أن بعض هذه التشكيلات السياسية دون قاعدة وشعبية أو وطنية وذات عدد ضئيل جدا من المناضلين.

السيد الوزير،

لو نتطرق لقوائم الأحرار حالة بحالة نجد أن كلهم لهم قواعد نضالية على مستوى ولاياتهم والدليل على ذلك نتائج المجلس الدستوري الذي أعلن أن أغلبية النواب الأحرار كان لديهم عددا ومرتين في ولاياتهم أفضل من العديد من الأحزاب، أي بمعنى آخر أنه توجد قاعدة نضالية في الجزائر أو في الولايات التي تمثل نسبة كبيرة من المترشحين الأحرار الذين لا التزام حزبي لهم، أي مجتمع مدني. ولا يخفى عليكم السيد الوزير أن أغلبية المترشحين الأحرار هم منبثقين عن المجتمع المدني ويحملون أفكارهم وطروحاته تجاه البرامج الوطنية والمحلية المطروحة للشعب الذي يقوم بتزكيتهم، وبذلك الناخب يذهب مباشرة لتزكية القائمة الحرة التي يرتبها أصحابها حسب الكفاءات أي لا وجود لفكرة دفع الأموال حتى يكون المترشح على رأس القائمة ولا تفويضات للبيع ولا مناصب وأختام للبيع، فالأحرار هم الوحيدين الذين كان اقتراعهم متصلا اتصالا مباشرا مع المواطن، لهذا نرى نحن المترشحون الأحرار أن رفع النسبة إلى 5٪ واقعا أمر مستحيل، ونظن أن الأخوة الحاضرين معنا من مدراء في وزارة الداخلية يعرفون الإجراءات المفروضة على المترشح الحر حتى يصل إلى صندوق الاقتراع، لهذا نحن نطلب من السيد الرئيس والمجلس الموقر إعادة النظر في هذه النقطة وذلك بتخفيض هذه النسبة.

السيد الوزير،

ذكرتم أن تدخلات الزميلات والزملاء النواب كانت حول الأحزاب دون التطرق إلى الأحرار، فالكل يتحدث عن الأحزاب والأختام والتفويضات والبنزسة، لكن المترشح الحر لا شأن له بالبنزسة،

الزملاء النواب،  
السلام عليكم.

سيدي الوزير،

تتبعنا صبيحة اليوم، تقديمكم لمشروع القانونين الأول المتعلق بتأجيل الانتخابات البلدية والولائية، كما ذكرتم لأسباب موضوعية، والتي سبق لنا في حزب العمال التطرق إليها وطالبنا بتأجيل الموعد الانتخابي المقبل للأسباب نفسها.

نؤكد أنه كلما توفرت الإرادة السياسية لجعل الاستحقاقات الانتخابية تمر في ظروف جيدة فإنها بالضرورة تغلق الباب أمام أولئك الذين يريدون استغلال هذه الفرصة لحشر أنفسهم في شؤوننا الداخلية، وخير دليل على ذلك تصريحات أحد السفراء الأجانب لأحد اليوميات الوطنية يوم 8 يونيو الأخير، والذي يؤكد فيها أنه زار مكاتب التصويت ببلدية باب الواد وسجل تساؤلات أحزاب جزائرية بخصوص مصداقية الاقتراع. نحن في حزب العمال لسنا بحاجة إلى دروس في الديمقراطية، على الطريقة العراقية" ديمقراطية الحرب والموت" لهذا رفعنا طوال الحملة الانتخابية شعارا من أجل الدفاع عن السيادة الوطنية، وأن مسألة القطيعة مع السياسات المملاة من المؤسسات الدولية هي الشرط لإخراج بلادنا نهائيا من الضيق والانسداد، لإرجاع الأمل لأغلبية الشعب الجزائري.

أما فيما يخص مشروع القانون المتعلق بتعديل الانتخابات، فنحن نشاطركم الانشغال بخصوص الاستعمال الفاحش للمال والبيزنسة بالقوائم والتفويضات وهذه ظواهر خطيرة، تمس بمصداقية الأحزاب وبالعملية الانتخابية معا .

لهذا نطلب عدم تمويل أعضاء اللجان والغائها تماما.

سيدي الوزير،

إن الحزب السياسي في أصله ، مبني على الفكرة والتفاف مناضليه حولها، فلا المدة الزمنية ولا النسبة المئوية التي يتحصل عليها يمكن أن تنزع منهم هذه الفكرة، فما دام الشعب هو مصدر السلطة يمكن أن يزكي هذا الحزب اليوم أو يسقطه غدا، فالإقصاء الإداري تترتب عنه عواقب أخرى نحن في غنى عنها.

ما حيث استعملوا أموالهم ونفوذهم للتهجم وترهيب المترشحين الآخرين مدعين بأن الأموال كفيلة بشراء الذمم، وأصوات المواطنين، والأخطر من ذلك فقد ساهموا في صرف نظر المواطن عن الانتخابات، وكذا في تضليل اختياره بواسطة تركيبات تغلبت عليها المحسوبة والمصلحة الخاصة.

ولهذا سيدي الوزير، نطالب بفصل السياسة عن المال والأعمال، من خلال وضع ضوابط حقيقية متمثلة في الفصل بين العهدة النيابية وتسيير المؤسسات الخاصة والعمومية حتى تسلك بلادنا بثبات الخلاص أي تسلك سبيل السلم والرقى والديمقراطية الحقبة، التي تمثل الضمانة الوحيدة للسيادة الوطنية.

إن انتخاب مجلس تأسيسي سيد مزود بكل الصلاحيات ينبع من الإرادة الشعبية مكون من ممثلين يمكن مراقبتهم وإقالتهم وهو الذي ينصب حكومة مسؤولة أمامه، هو الكفيل بمعالجة كل القضايا ويدير ويستعمل كل الوسائل اللازمة من أجل تلبية كل المطالب الاجتماعية والاقتصادية للأغلبية الساحقة للشعب الجزائري ويكرس الديمقراطية السياسية الديمقراطية الاجتماعية، المساواة بين المواطنين.

سيدي الوزير،

نظرا إلى التجربة السياسية في بلادنا نعتقد أن الجدوى ليس في تحديد نسبة ما من الأصوات المحصل عليها لضبط العمل السياسي لأن هذا لا يكفي.

الأصح هنا هو نزع كل أسباب التوترات والمال، عمل أساسي ، سيدي الوزير، الدفاع عن السيادة الوطنية، هو شعارنا في حزب العمال، ولهذا لا نريد أية هفوة ولو صغيرة تستعمل من قبل الخارج للتدخل في شؤوننا، وشكرا.

**الرئيس :** شكرا السيدة زرفة بن يخلف، وأحيل الكلمة إلى السيد نبيل عاقل، غائب، إذن أحيل الكلمة إلى السيد كمال جعفر، فليفضل.

**السيد كمال جعفر :** شكرا سيدي الرئيس.

سيدي الرئيس،

السيد وزير الدولة، وزير الداخلية والجماعات المحلية،

السيد أحمد بابا علي : بسم الله الرحمن الرحيم.

سيدي الرئيس،  
معالي وزير الدولة، وزير الداخلية والجماعات المحلية،  
معالي الوزراء.  
زميلاتي، زملائي النواب،  
السلام عليكم.

بداية أشكر معالي وزير الدولة وزير الداخلية والجماعات المحلية على العرض الذي تقدم به في مستهل هذه المناقشة، مناقشة مشروع هام، إن لم أقل مصيري، يتعلق بمستقبل العمل السياسي في الوطن، ومبرر هذا المشروع حسب الحكومة هو :

1- انخفاض نسبة المشاركة في الانتخابات التشريعية وتفتت الأصوات.

2- تدني مردود العمل الحزبي لبعض التشكيلات السياسية.

وإن تفهمنا انشغال الحكومة فيما يخص هذا الوضع فمن الصعب تفهم النتائج التي توصلت إليها الحكومة بعد تحليلها للوضع، كما لا تفهم التعديلات المقترحة نتيجة لذلك خاصة فيما يتعلق بالأحرار، وأعني بذلك إخضاع القوائم الحرة لدعم نسبته 5٪ على الأقل من توقيعات الناخبين المسجلين بالدائرة الانتخابية دون حد أقصى، وفي ظل هذا التعديل الجديد، يجد الأحرار أنفسهم أمام وضعية صعبة للغاية، وقد يستحيل لأية قائمة حرة في المستقبل التقدم للانتخابات خاصة المجالس الولائية والوطنية، فنسبة 5٪ من التوقيعات رقم خيالي يستحيل على أية قائمة حرة أو حزب مهما كان حجمه جمعها، إذ نجد أن أحزابا كبيرة هي نفسها لم تتمكن من التحصل على هذه النسبة في الانتخابات فكيف يمكن إذن أن تجمع التوقيعات؟! وهنا لا بد من وقفة ولو وجيزة فيما يخص الانشغالين اللذين أديا بالحكومة إلى المبادرة بهذا التعديل :

1- انخفاض نسبة المشاركة في تشريعات 2007 وتفتت الأصوات . فحبذا لو منح الوقت الكافي لدراسة وتحليل هذه الوضعية مع استنطاق الأرقام والقيام بسبر الآراء للوقوف على مسببات هذا الوضع، فالمدة الزمنية من تاريخ 17 مايو إلى يومنا هذا غير كافية لذلك.

يا حبذا لو قامت اللجنة بالدراسة مع استحضار التقييمات الشاملة للوضع لكل الأحزاب في كل الولايات منذ سنة 1990

سيدي الوزير،

نحن نطلب كما جاء في توصيات اللجنة، مراجعة شاملة للقانون، فعلى سبيل المثال لا الحصر، كيف يمكن لنا أن يمثل منطقة أمريكا وباقي العالم، كيف له أن يمثل كل هذه الجالية المتفرقة على عدة دول؟ أظن أن هذا المقعد يعتبر معنوي فقط، كونه لا يمكنه التدخل في شؤون الدول المنتمة إليها الجالية، فدوره يقتصر على المساعدة في إعادة رفات الأموات فقط، وهذا دور يجب إنانته بالقتليات. كل هذا، يجعل من عهده عهدة رمزية.

أما الانشغال الثاني، فيتمحور في المدة الزمنية الممتدة بين انتهاء عملية الفرز وصدور النتائج التي تدوم عادة أكثر من 8 إلى 10 ساعات وهذا ما يترك الفرصة للتلاعب أكثر بأصوات الناخبين، مما يحدث الشك بين الإدارة والأحزاب.

سيدي الوزير،

كلنا يتابع القنوات التلفزيونية الفرنسية ويشاهد على المباشر، إعطاء النتائج الأولية في كل العمليات الانتخابية في ظرف زمني قصير لا يتعدى الساعة .

أتمنى أن تتخلص هذه المدة في بلدنا ، علما أن الوسائل المادية والبشرية تسمحان بذلك، وهو الحل الأنجع لاحترام إرادة الشعب في اختيار ممثليه عبر الصناديق الشفافة .

كما يمكن أن يقلص نسب الامتناع ، وعزوف المواطن عن التصويت، سببه الأول عدم احترام صوته، فما دام صوته لا يغير من الأمر شيئا إذن لا يرى جدوى من الانتخاب .

سيدي الوزير،

إن الانتخابات في السنوات الأخيرة في بعض أنحاء العالم أصبحت تشكل عاملا في عدم استقرار الدول، بسبب أطماع الدول الكبرى في نهب الثروات، علما أن هذه الدول نفسها تخطط على المدى الطويل للاستحواذ على ثروات الدول الأفريقية ومنها الجزائر خاصة في مجال الطاقة، وشكرا.

الرئيس : شكرا السيد كمال جعفر، وأحيل الكلمة إلى السيد أحمد بابا علي، فليتفضل.

من الإطلاع على ما هو ساري المفعول في البلدان الديمقراطية المتقدمة فهل يعلم الجميع أن في دولة كندا، المترشح الحر، عليه تقديم 25 توقيعاً فقط، وأؤكد 25 توقيعاً وليس 25 ألف؟، وهل نعلم أنه في سويسرا على الأحزاب الصغيرة والكبيرة وكذا القوائم الحرة تقديم ما بين 100 إلى 400 توقيع كحد أقصى وذلك حسب عدد المقاعد الممنوحة تعداداً للولاية أقول 400 توقيع وليس 80 ألفاً؟ مع العلم أن عدة بلدان ومنها فرنسا، لا تقدم القائمة الحرة فيها أية ...

**الرئيس :** شكر السيد أحمد بابا علي، وأحيل الكلمة إلى السيدة خميسة قرقور، فلتفضل.

**السيدة خميسة قرقور :** بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

سيدي رئيس المجلس الشعبي الوطني،  
سيدي وزير الدولة، ووزير الداخلية والجماعات المحلية،  
زميلاتي، زملائي النواب،  
الجمع الكرام،  
السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

أولاً، وقبل كل شيء أتقدم بتحياتي الخالصة إلى الشعب الجزائري في ربوع الوطن على التعبير عن رأيه بحرية وإرادة، وهذا في حد ذاته تعبير عن نضجه ووعيه السياسي في إتخاذ قراراته الصائبة في اختيار الأشخاص الذين يثقون فيهم، لا لاختيارهم الأحزاب كبيرة كانت أم صغيرة.

إن انتخابات 17 مايو 2007، لخير دليل على ذلك في توجيه رسالة شفافة وواضحة وصریحة تتمثل في الامتناع أو الإلغاء، وتمسكه بمواقفه وإيمانه بجزائر قوية ديمقراطية، أقول ديمقراطية في أن تشارك الأحزاب الصغيرة كما سميتها، والسماح للمواطنين بالترشح والانتخاب بحرية والبحث عن التغيير لا في الخنق والتزوير.

أما فيما يخص تبعثر الأصوات بين التشكيلات السياسية والقوائم الحرة، فهذه ليست حجة، إن لم نقل إفسال الانتخابات والمشاركة الضئيلة في الاقتراع، وإنما نقول لو لم تشارك هذه الأحزاب أو القوائم المنافسة في الميدان لكان الأمر أخطر

إلى يومنا هذا لتمكنا من الوقوف على حقيقة الأشياء وحينئذ يمكننا اتخاذ التدابير اللازمة، ولتمكنا من الوقوف على الدوافع التي جعلت الناخبين على المستوى الوطني يتراجعون عن الأحزاب الكبرى. وهنا أقول إنه إذا تمت المصادقة على المشروع على حاله فيسؤدي لا محالة إلى ارتفاع نسبة عدم المشاركة أو الامتناع سيكون أكثر مما شاهدناه.

وأما تحميل الأحرار مسؤولية تفتيت الأصوات فهو أمر غير منطقي، لأن الأحرار موجودون في الساحة منذ سنة 1990 ولماذا لم يقال إنهم فتنوا الأصوات سنة 2002 أو سنة 1997؟

وهنا لا بد من قول كلمة حق وهي أن القوائم الحرة قدمت أعمالاً جلية وجبارة منذ سنة 1990 إلى يومنا هذا، وسيرت بنجاح عديد البدليات وحتى بعض الولايات والمئات من هذه القوائم عملت في ظروف صعبة وضحت في وقت عم فيه الضباب الحقل السياسي في التسعينيات وهكذا كانت القوائم الحرة وما تزال متنفساً، وملجأ المنتخبين والمواطنين، لذا لا بد أن يستثمر هذا التوجه ويجب التعامل معه كنيار وطني سياسي هام قادر على الإسهام الايجابي في خدمة الوطن، لذلك يجب على اللجنة والمجلس الموقر تخفيض نسبة التوقيعات من 5 ٪ إلى 1 ٪، وإلا فلا وجود للقوائم الحرة والأحزاب الصغيرة بعد هذا اليوم في المجالس الولائية والمجلس الوطني .

أما الانشغال الثاني للحكومة والمتمثل في انخفاض مردود العمل الحزبي والمتاجرة بتزكية أشخاص لا علاقة لهم بالانتماء السياسي فتوجد عدة طرق لوضع حد لهذه الظاهرة كأن نضع قانوناً يمنع مناضل من حزب ما أن يتقدم في قائمة حزب آخر إلا بعد سنة من استقالته من الحزب الأصلي.

في الأخير أدعو زميلاتي وزملائي النواب إلى التفكير جلياً قبل التصويت على المشروع، فالقضية مصيرية والممارسة السياسية حق للجميع كما تنص عليه المادة 50 من الدستور، فيجب أن ينصب عمل الجميع على ترسيخ الديمقراطية ومبدأ الحريات في البلاد وليس العكس، إذا أردنا الالتحاق بركب الدول المتقدمة والتي خطت خطوات عملاقة، والواجب علينا الاستفادة من تجاربها، فالتقدم والديمقراطية لا يعني إطلاقاً غلق الأبواب ووضع القوانين التعجيزية خاصة ما يتعلق بالأحرار، وهنا لا بد

زميلاتي، زملائي النواب،  
أسرة الإعلام،  
السلام عليكم.

معالي الوزير،

بعد طرحكم لأسباب فشل القانون العضوي للانتخابات رقم 97-07 في التحكم في اللعبة الديمقراطية بين التشكيلات السياسية حيث نتساءل عن مدى جدية التعديلات المقترحة لهذا القانون إذا ما بقي المواطن بعيدا عن الفعل السياسي، رغم المهام المخولة للنائب في ممارسة حقه في اقتراح وتعديل قوانين الجمهورية، إلا أن المواطن الجزائري يبقى متعطشا للعمل الديمقراطي من أجل طرح قضايا تتعلق بالحياة السياسية للبلاد، ودون المساس بحق الأحزاب السياسية ولا بدورها في معالجة القضايا السياسية التي نحن في حزب العمال ندعمها كل الدعم من أجل تكريس التعددية الحزبية ومبدأ الديمقراطية السياسية، وديمقراطية العهدة.

ونقترح من أجل تعزيز ميكانيزمات الديمقراطية الموجودة إضافة حق تقديم العرائض، لمنح المواطنين فرصة طرح انشغالاتهم بطريقة مباشرة.

هذه الطريقة الديمقراطية، تمكن المواطنين من رفع شكاوى إلى البرلمان من أجل تأسيس لجان برلمانية للتحقيق، كما تمكنهم من سحب الثقة من المنتخبين في حالة عدم احترام العهدة.

ولتدعيم هذا الاقتراح يجدر بنا ذكر فضيحة "مجموعة الخليفة" التي خلفت حوالي مائة ألف ضحية.

سيدي الرئيس،

معالي وزير الدولة،

هذه النظرة ليست حزبية، بل هي مبادرة تقوي الديمقراطية خاصة عندما نعرف أن المواطن فقد الثقة في هذه المؤسسة التشريعية والدليل على ذلك، نسبة الامتناع في الانتخابات التشريعية الأخيرة.

إن إدراج مثل هذه الميكانيزمات الديمقراطية سوف يعزز حسب اعتقادنا العمل السياسي، وحق العرائض سوف يمنح المواطن

والامتناع أكبر والجميع يعلم هذا، والنتيجة راجعة إلى الوعود الكاذبة من مترشحي الأحزاب الكبيرة خلال حملاتهم الانتخابية السابقة وهذا ما أدى بالمواطنين إلى فقد الثقة فيهم ومن بعض الوجوه أو نفسها المفروضة حتى وإن كانت مفروضة.

أما بالنسبة إلى الإخوة الذين يقللون من شأن الأحزاب الصغيرة ومنتخبهم، فنحن من هذا البلد ولم نأت من كوكب آخر مثل المريخ أو زحل نحن بنات وأبناء الجزائر، بنات وأبناء مجاهدين وشهداء وطنيين مناضلين، حبنا للوطن لا يقل عن حبهم له، فتبهجمات الإخوة النواب الذين ينتمون إلى الأحزاب الكبيرة، كما يزعمون، على الأحزاب الصغيرة، أن تقصى نهائيا. بدلا من تركها للمضايقة والإزعاج، كما يرون، فلا نتركها إلا عند الحاجة، ومنه يطبق عليها المثل القائل: "إذا لقيت ما خير منك ما تعرفيني ما نعرفك، وإذا لقيت ما عر منك، مولى ليك". أي لا يحتاج إلينا إلا في الوقت الضيق.

لذا أقترح سيدي الوزير، إلغاء هذه النسبة المطبقة على بعض الأحزاب والدخول إلى الانتخابات بوضعية الأحزاب الأخرى نفسها، أو دخول كل الأحزاب بالتوقيعات وهنا تظهر نتيجة التبهجمات المتتالية والعنيفة من قبل بعض الإخوة، ونتيجة ميزان حزب كبير وحزب صغير وهكذا يقصى من يقصى ويبقى من يبقى.

في الأخير، أعقب على تدخل زميلة من حزب العمال حيث قالت: إنه إذا تصدرت امرأة قائمة انتخابية بولاية ما ونجحت فهي حتما تنتمي إلى حزب العمال. أقول: لا، نحن لم نأت كيفما اتفق، نحن بنات ولاياتنا والجميع يعرفون من نكون وماذا نعمل وأين كنا وأين أصبحنا ومن يحبنا ومن يكرهنا، فنحن نرفض رفضا تاما هذا الاتهام. وشكرا على كرم الإصغاء، والسلام عليكم.

الرئيس: شكرا السيدة خميسة قرقور، وأحيل الكلمة إلى السيد محفوظ بداوي، فليفضل.

السيد محفوظ بداوي: شكرا سيدي الرئيس.

سيدي الرئيس،

معالي وزير الدولة، ووزير الداخلية والجماعات المحلية،

تشكل الانتخابات العمود الأساسي في تجسيد النظام الديمقراطي والتعددي وهي الآلية المناسبة للتعبير عن آمال ومبتغى الشعب وحقوقه السياسية، هي الاختيار الحر للحكام الذين يكفلون تسيير الدولة، ومن هذا المنظور فإن قانون الانتخابات يعد أهم أداة قانونية كون نزاهة الاقتراع، هي أنجع وسيلة سياسية وديمقراطية فريدة تتمثل في الانتخابات ضمن قائمة حزب سياسي وألغى الانتخابات على أساس القائمة الاسمية حيث انبثق عن هذا النظام أول مجلس تعددي بعد انتخاب يونيو 1997 الذي سمح لمختلف سياسات البلاد بالتعبير الحر الديمقراطي بعد غلق إعلامي وسياسي دام 06 سنوات. وبالتالي فإن انتخاب المجالس النيابية يكون على أساس برنامج حزب سياسي، وتضمننا لأركان النظام الجمهوري وتجسيدها لأدوات البناء الديمقراطي وتدعيمها لركائز الدولة التي تستمد مشروعيتها وسبب وجودها من إرادة الشعب وترسيما للنتائج المصادق عليها في المجلس الدستوري الذي يمثل هيئة مكلفة بمطابقة النتائج طبقا للقانون الذي هو الدستور.

وتعتبر نتائجه نهائية غير قابلة للطعن والتي تحسب على أساس المقاعد المتحصل عليها كل حزب وليس على أساس أشخاص. ومن أخلاقيات العمل السياسي احترام قرارات الشعب السيد من خلال تزكيته لأشخاص لهم برنامج سياسي.

إن بعض الممارسات المعاشة في الواقع الجزائري تدل على استهزاء بعض المنتخبين بأصوات المواطنين من خلال تنقلهم من حزب إلى آخر وإن وجد اختلاف في التوجه السياسي بينهما فالانتخابات الأخيرة شهدت أيضا تنقل بعض الرحالة من المنتخبين حتى قبل انعقاد الدورة الأولى لإثبات العضوية، مما يؤدي إلى اهتزاز الثقة بين الشعب ومنتخبه. فإن الوفاء للحزب الذي قدم المترشح وأفكاره ومبادئه وبرنامجهم هو وفاء للإرادة الشعبية المعبر عنها وبالتالي تقع مسؤولية كبيرة على الحزب لاحترام المنتخب لعهدته في الإطار الذي أختير فيه، وعدم الخروج عنها وتركها بمجرد تحقيق الفوز في الانتخابات وعدم جعل المؤسسة السياسية مطية لتحقيق أغراض شخصية لا علاقة لها بالنضال الحزبي والسياسي الذي يتطلب المثابرة والوفاء.

تكريسا واحتراما للعهد و لاختيار المواطنين البرامج لا بد على المنتخب أن يلتزم باحترام العهد التي انتخب على أساسها وهو

الإمكانات للتوجه إلى البرلمان بخصوص قضايا محلية، ذات بعد وطني، كما يمكن للمواطنين من استرجاع حقوقهم عند ما تعجز لسبب أو لآخر الوسائل التقليدية والمؤسسية في حل قضاياهم.

لذا نحن في حزب العمال، نعتقد أن احترام العهدة واحترام الالتزامات الانتخابية عوامل أساسية في الديمقراطية حيث أن التلاعب بالعهد النيابية أو عدم احترامها يسيء إلى العمل السياسي ويبعد المواطن عن الفعل السياسي كما يوسع الفجوة الموجودة بين المواطنين والدولة.

لهذه الأسباب، ومن أجل تفادي تكرار شبوح 17 مايو 2007 نعتقد أنه من الأحسن منح المواطنين حق العرائض قصد اللجوء إلى البرلمان لطرح انشغالاتهم، كما هو الحال في البلدان الديمقراطية الغربية، التي كرست هذا الحق بمثابة قيمة دستورية منذ العشرينيات فسويسرا مثلا تعد بامتياز مهد الانتخابات عن طريق الديمقراطية شبه المباشرة، وينسب أقل فرنسا التي أدرجت حق العرائض إلى جانب الاستفتاء التشريعي في نصوصها القانونية والذي يرجع تاريخهما إلى عهد الثورة الفرنسية وكما هو محفوظ أيضا في تصريح حقوق الإنسان والمواطن والذي يقضي بأن الحق في تقديم العرائض للسلطة المودعة لديها، لا يمكن أن يكون بأي حال من الأحوال ممنوعا أو معلقا ولاحتى محمدا".

والأمثلة كثيرة عن القضايا التي تستدعي استعمال حق العرائض، منها قضايا المحافظة على البيئة والتهيئة والتنمية العمرانية. وشكرا.

**الرئيس :** شكرا السيد محفوظ بداوي، وأحيل الكلمة إلى السيد عبد القادر دراجي، فليتفضل.

**السيد عبد القادر دراجي :** شكرا سيدي الرئيس.

السيد الرئيس،

السيد وزير الدولة، وزير الداخلية والجماعات المحلية،

زميلاتي، زملائي النواب،

السلام عليكم.

الإصلاحات المضادة وغياب أفق مستقبلية، البطالة المتزايدة وهشاشة العمل واللاتنظيم الذي يحطم قيمة الشهادات بما فيها الجامعية، والعشرين ألف عامل الذين لم يتقاضوا مرتبهم خلال فترات تتراوح بين ستة و 48 شهرا، في حين لم تطبق بعد الزيادة في الأجر القاعدي في العديد من القطاعات وغلقت المؤسسات وتسريح العمال، خير دليل على ذلك.

فعلى سبيل المثال لا الحصر، وأثناء الحملة الانتخابية السابقة، قام عمال مؤسسة "سوجي ويت" مؤسسة نقل بتلمسان بشن إضراب ضد بيع أو خصخصة مؤسستهم بالرغم من الأرباح التي تجنيها هذه المؤسسة، فالسؤال الذي نطرحه في حزب العمال - وكما سبق وأن ذكرت، هل سيذهب هؤلاء العمال إلى التصويت - إذن لهذه الأسباب السابقة سيمتنعون. ألا تتمثل أولوية الساعة، سيدي الوزير، الاستجابة لتطلعات أغلبية الشعب وفورا؟

سيدي الوزير،

إن القطيعة مع السياسات المملاة من المؤسسات الدولية هي الشرط لإخراج بلادنا نهائيا من الضيق والانسداد وإرجاع الثقة إلى المواطنين، صحيح أن قانون الانتخابات لا يحل كل المشاكل المطروحة ولكن سيدي الوزير، يجب أخذها بعين الاعتبار.

فنسبة الامتناع التي ميزت الانتخابات الأخيرة كانت وطنية خلافا عن الانتخابات التي سبقت، كما أن الظروف المناخية لها دور وتأثير في امتناع المواطنين ومن أجل السماح لكل المواطنين للمشاركة في الحملات الانتخابية والإطلاع على البرامج والمشاركة في المناقشات لابد من تعديل مواقيت التجمعات على المستوى الوطني خاصة بالنسبة إلى ولايات الجنوب، التي تتميز بظروف مناخية صعبة (درجة حرارة تفوق 45 درجة مئوية، فلا بد من اتخاذ إجراءات خاصة بهذه المناطق وكذا نظام المعادلة في النقل.

فالإبقاء على المواقيت الحالية بالنسبة إلى الجنوب والتمهيش والعزلة الذي يعانيه المواطنين نظرا إلى بعد المسافة، يعتبر إقصاء للجزائريات والجزائريين القاطنين بالجنوب، مما يفتح المجال إلى التلاعب، الأمر الذي لا يخدم لا الديمقراطية ولا

البرنامج الحزبي الذي تقدم باسمه وتحت رمزه، وفي حالة عدم وفائه بتعهداته واستقالته من حزبه عليه بإرجاع العهدة وذلك بفقدان عضويته، في المجلس، كما يمكن للحزب أن يقيله على أساس قرار معلل ومبني وهو عدم التزامه بتعهداته وخروجه عن الخط السياسي الذي التزم به.

وتداركا لهذا النقص الملاحظ في قانون الانتخابات وإغفاله للإشارة إلى هذه الحالة رغم تكررها عديد المرات في الفترات التشريعية، وتكريسا لقرار المجلس الدستوري، وإثباتا للنتائج المنبثقة عن الانتخابات يدفعا إلى تعديل القانون العضوي المتعلق بنظام الانتخابات. وشكرا سيدي الرئيس.

**الرئيس :** شكرا السيد عبد القادر دراجي، وأحيل الكلمة إلى السيد شيبانة مرزوق، غائب، إذن أحيل الكلمة إلى السيد مراد منصور، فليتنفضل.

**السيد مراد منصور :** شكرا سيدي الرئيس.

سيدي الرئيس،

سيدي وزير الدولة وزير الداخلية والجماعات المحلية.

زميلاتي زملائي النواب،

أسرة الإعلام،

السلام عليكم.

سيدي الوزير،

لا يمكن الحديث ومناقشة مشروع القانون العضوي للانتخابات دون الحديث ودون الأخذ بعين الاعتبار الرسالة الموجهة من قبل نسبة 65٪ من الشعب الجزائري يوم انتخاب 17 مايو 2007 والمتمثلة في الامتناع عن الانتخابات والتي تعتبر في نظرنا في حزب العمال أساسا عن رفض أغلبية الشعب الجزائري للسياسات المتتالية المطبقة وعدم التكفل بالمشاكل وعدم تلبية المطالب المطروحة.

سيدي الوزير،

لا يجب تفويت هذه الفرصة المتاحة للنقاش جديا عن الأسباب الحقيقية لهذا الامتناع، فالجزائريات والجزائريين الممتنعين عن التصويت يوم 17 مايو 2007 وجهوا بذلك صرخة استغاثة غير مسبوقة سيما من قبل الشباب والعمال المنهكين جراء

قامت بها بعض الأطراف السياسية، تلاعبات تجاوزت حتى البرزسة السياسية، فمورست ضغوط سياسية في إطار اللجنة السياسية الوطنية وذلك ليس سرا على أحد.

نظن أنه من المهم التذكير بأنه من بين هذه الأطراف من طالبت بامتيازات مالية ومادية ضخمة، لم يتم تلبيتها لتشارك فيما بعد في تلاعبات سياسية خطيرة.

كما سجلنا أيضا بعض التلاعب من بعض ممثلي الأحزاب في بعض اللجان السياسية الولائية.

لقد صرحتم السيد الوزير، أنه تم تسجيل كثير من النقائص بالفعل، ورغم حياد الإدارة المركزية، فقد سجلنا -على المستوى المحلي- عدم حياد كثير من الإداريين المناضلين السياسيين وتلاعباتهم بالنتائج لصالح أحزابهم.

نحن في حزب العمال، نشاطركم انشغالكم من أجل وضع حد للتفسخ السياسي والبرزسة السياسية ونعتبر -في حزينا- أن العهدة السياسية مقدسة وثقة المواطن أمانة.

لقد سجلنا توصية اللجنة القانونية للمجلس فيما يخص مجانية المراقبة الانتخابية. نعم فالمراقبة نشاط سياسي للمناضل، لكن نعتقد أن هذا الإجراء غير كاف لوضع حد للبرزسة والتفسخ السياسي. لذا نقترح - في حزب العمال - أن تشارك الأحزاب المترشحة في اللجان الإدارية من أجل مراقبة فعلية يوم الاقتراع في عملية الفرز والمحاضر النهائية وبالطبع الإبقاء على ممثلي المترشحين كمراقبين في المكاتب الانتخابية وبذلك، فإننا نقترح إلغاء اللجان السياسية وحلها التي أصبحت إطارا تمارس فيه كل الضغوط والتلاعبات السياسية، والحقيقة برهنت أن هذه اللجان لا تراقب عملية الانتخاب وأيضا عدم قدرتها على مراقبة عمل اللجان الإدارية.

السيد الوزير،

نعتبر التعددية الحزبية مكسبا ديمقراطيا جوهريا. ولقد وصلت في بلادنا إلى مرحلة متقدمة ونعتبر أن هذا المسار، يجب ألا يكون عكسي. ولا يمكننا أن نسجل أي تراجع في هذا الأمر. نعتبر -في حزب العمال- أن التعددية الحزبية، مكسب ديمقراطي أساسي، ونعتبر أن هذا التقدم يجب أن يكون غير قابل للانعكاس.

البلاد فبلادنا وكما تعلمون مستهدفة بسبب الأطماع التي تشيرها مواردها الطبيعية والمخططات الهادفة إلى إخضاع كل دول وأمم المنطقة.

سيدي الوزير،

نحن في حزب العمال، نشاطر انشغالكم المتعلق بالفساد السياسي وتلوث الجو الانتخابي والتلاعبات التي أنجرت عن التشريعات السابقة، فتنقية الوضع هو ضرورة وألوية، لأن الأمر يتعلق بمصير الديمقراطية والأمة ككل.

لكن، سيدي الوزير، يجب ألا يتنافى تعديل قانون الانتخابات وألا يمس بحرية الترشح وبالتعددية الحزبية وبكل المكاسب الديمقراطية التي نعتبرها في حزب العمال قضايا مبدئية لا رجعة فيها.

لقد تحدثتم سيدي الوزير ولكي أعيد عبارتكم أن "نسبة الامتناع تقلل من مصداقية المجلس ومن شرعيته، لإعادة المصداقية إلى المجلس، يجب التطرق إلى المادة 61 من النظام الداخلي للمجلس الشعبي الوطني، التي لا تعطي الحق للنواب بتقديم تعديلات خارج..."

الرئيس : شكرا السيد مراد منصور، وأحيل الكلمة إلى السيدة نادية بويغلة المولودة شويتم، فلتفضل.

السيدة نادية بويغلة المولودة شويتم : شكرا سيدي الرئيس، السيد وزير الدولة، وزير الداخلية والجماعات المحلية، زميلاتي، زملائي النواب، مساء الخير.

سيدي الوزير،

سجلنا ارتياحا في حزب العمال، اقتراحهم تأجيل الانتخابات المحلية نظرا إلى كل الأسباب الموضوعية التي شرحتوها. فنحن نشمن هذا القرار، وذلك يبرهن أنه عند توفر الإرادة السياسية يمكن للدولة حل المشاكل المطروحة بكل سيادة.

إن مسألة الانتخابات، قضية سيادة ولقد بينت لنا الانتخابات التشريعية الماضية مدى أهميتها، فقد شاهدنا تلاعبات خطيرة

زرت بنفسي ولاية لا أنتمي إليها كانت تضم 29 قائمة، عدت إليها ثانية لأرى من قاموا بدهن الأسوار وتعليق القوائم، فوجدت مبنى قسمة حزب جبهة التحرير الوطني وكشك حزب التجمع الديمقراطي ولا شيء آخر غير ذلك. فإذا كنتم توافقونني الرأي وكنتم صرحاء باعتباركم منتخبين تعالوا نتحدث عن الأحزاب التي لا خط هاتفي لها ولا مقر بالعاصمة وبعضهم عندما يقترب موعد الانتخابات تراه يستأجر غرفة في فندق السفير! وإذا سمح لنا القانون بالقول سنخبركم من تقاضى أجرا ومن أخذ كيسا كاملا ومن كان مستأجرا غرفة في فندق السفير، ثم يذهب، وأسير أنا بلديته بعد ذلك!! سبعة مقاعد لسبعة أحزاب مختلفة، فقد غيرنا 13 مرة رئيس البلدية! إذا كنتم تريدون هذه الأحزاب... تفضلوا بسن قانون آخر، فكل يعطي لنفسه الحق فيما يراه في إطار الديمقراطية والدستور، وبالتالي كل واحد له الحق في إنشاء حزب ثم تخيلوا بعد ذلك، في المجلس الشعبي الوطني أو في المجلس الشعبي البلدي بالجزائر، في مواجهة 58 قائمقو لنقول فيما بعد أن النسبة غير متوفرة، كيف يمكن فرز كل هؤلاء... ما معنى الأحرار؟

أنا لست ضد أحد.. يخيل لنا أننا في حرب... جميع النواب أخواننا ولهم الحقوق نفسها ويتحدثون ولهم الحصانة البرلمانية هل نحن في حرب، لا يوجد أحزاب على مستوى القاعدة، حقيقة توجد أفكار لأصحابها الثلاث أو الأربع أو... في منطقة معينة فيها من يفكرون، تفضلوا ونالوا ما استطعتم من البلديات، أم أنك تريد أن تكون زعيما من الأوراسي!

من السهل وبإمكانني أن أكون زعيما من الأوراسي نشكر وزير الداخلية!! نحن من طرح هذا في التحالف الرئاسي وناقشنا المواد، ما هذا؟! يريد أن يسير بلدية؟ وليس لديه أي منتخب على المستوى الوطني، ليس له مقر ولا خط الهاتف ولم يدفع مستحقات الذين عملوا كمراقبين لصناديق الاقتراع، أي حزب هذا؟! ثم يأتي ليعكر المزاج!

... لو كان لديك فقط أربع أو خمس... تعالي لأناقتشك، ليس لك نائب ولا مجلس شعبي بلدي ولا مجلس شعبي ولائي ولا GSNT ليس لديك شيئا.

يجب تعزيز وتقوية التعددية الحزبية وحرية التعبير وحرية الترشح وإن شاطرنا انشغالكم من أجل وضع حد للتفسخ السياسي نعتقد أنه يجب إيجاد ووضع حلول للأسباب. ومن أهمها فصل المال والأعمال عن الممارسة السياسية.

إن الانتخابات شيء متحرك ومتغير باستمرار وأعتقد أنه لا يمكن أن تكون نتائجها مقياسا لحجم الأحزاب ونعتبر أن المساس بالتعددية الحزبية وبحق الترشح خطر على الديمقراطية وتراجع في حق دستوري جوهري، وشكرا.

**الرئيس :** شكرا السيدة شويتم نادية، وأحيل الكلمة إلى السيد بن حليلة بوطويقة، فليفضل.

**السيد بن حليلة بوطويقة :** شكرا السيد الرئيس،

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

أيها الأخوة،

السلام عليكم.

الجميع يشكر وزير الداخلية على ما جاء به في مشروع هذا القانون، ونحن في التحالف كنا قد طرحنا مشروع هذا القانون، واقترحنا هذا الأمر قبل الانتخابات، لكنه لم يمرر، نحن من اقترح مشروع هذا القانون في إطار التحالف، كما أن كل الأحزاب تتفق على وجود تلاعبات (الكيس الأسود)، إذن نحن الأغلبية هذا هو الحال. نحن الأغلبية في التحالف الرئاسي ونحن من اقترح مشروع هذا القانون، وسنقترح مشاريع قوانين أخرى، إذا أتت الحكومة بمشروع قانون لا نوافق عليه، نرفضه، فالأمر واضح وجلي، الديمقراطية تطبق في الجزائر بشكل جيد، أفضل من أي بلد آخر... فنحن نمثل الأغلبية في التحالف الرئاسي... ويمكن أن نغلق بنيات المجلس الشعبي الوطني، ونقتسم المناصب الإدارية فيما بيننا مناصب الرؤساء ونواب الرئيس، ولا من معترض. وعندما تعتلي الحكم يمكنك أن تضرب يدك على الطاولة، فالمشكل المطروح هو أنكم إذا أردتم أن نسير دواليب الحكم في البلاد على أحسن صورة، لتبقى واقفة، وجب أن تكونوا صرحاء.

إن الشعوب التي ركبت قطار الحضارة، لم يكن ذلك صدفة، لكنها تمكنت من ذلك لأنها أدركت أن الطريق المؤدي إلى الحضارة يتطلب نوعاً من الأفراد والأنماط المعينة من سلوكيات اجتماعية وسياسية، هذا جيد ويعلمه الجميع، لكن ما نجهله وبعبارة أدق ما نتحاشى الحديث عنه، هو التمزيق في المفاهيم لدى الطبقة السياسية إلى جماعة تدعو إلى ما يسمى بالتعددية الحزبية وأخرى ترفض هذه التعددية الفاقدة لكل معايير التعددية، بعدما أنهكتها الفوضى التي حصلت في الانتخابات الأخيرة ولا يؤثر في جوانب أخرى اجتماعية واقتصادية وثقافية.

فالمشكل، معالي الوزير، يكمن - ويحدث عندنا - في ممارسة السياسة التي كان لها الأثر البالغ على المجتمع، وبدلاً من أن تؤدي التعددية المزعومة إلى الانسجام والتماسك الاجتماعي، حولت الأفراد إلى معارضي السياسة وإلى انتهازيين، وحيث ينتظر الجميع المواعيد الانتخابية لكسب الرزق وشراء سيارة فخمة أو منزل جميل أو فتح رصيد جديد في البنك، وأصبح الانتماء السياسي والقناعات والنضال من آخر الاهتمامات. وهكذا وقعت الخيانة وهل هناك خيانة أكبر من التلاعب بثقة الناخبين؟!، ماذا يعني كل هذا؟ أهذا هو الطريق الصحيح الذي نريد أن نسلكه لتحقيق الرخاء والازدهار للمواطنين؟!.

معالي الوزير،

بهذه المناسبة وباعتباري نائباً عن حزب التجمع الوطني الديمقراطي أبارك تمديد الإجراءات في صلاحيات المجالس الشعبية البلدية والولائية، كما أبارك التعديلات التي طرأت على قوانين الانتخابات وأدعو إلى القضاء على تسريب السياسة. لأن في ذلك خطر على الديمقراطية، فمن فاز بمقعد في أي مجلس منتخب سواء المحلي أو الوطني وينتمي إلى تشكيلة سياسية معينة، يجب أن يمنع عليه الانضمام إلى تشكيلات أخرى إلا بتفويض من نسبة معينة من الناخبين وإلا لكرسنا مبدأ الانحراف السياسي.

علاوة على ما قاله زملائي أقترح جملة من الإجراءات وهي كالآتي: تناسب المستوى الثقافي مع الوظيفة الانتخابية. تقوية دور اللجان السياسية لمراقبة الانتخابات. إعادة النظر في التعويضات الممنوحة لممثلي الأحزاب واللجان إلى غير ذلك.

لقد سرقت أموال الدولة، لذا نطلب من وزير الداخلية إلغاء كل اللجنة السياسية المستقلة لمراقبة الانتخابات Csiset و Csipet لقد سرقت ولا تملك شيئاً واليوم تحضر الاجتماع لتفضح تفضح ماذا؟... لتأت ولو بعضو واحد من المجلس الشعبي البلدي لتستشهد به... التحالف... بسم الله الرحمن الرحيم... والصحف... وإنما... إنما أنت لا شيء... أنت مجرد فرد وخائن... لا بأس أن نتناقش... الأحرار لديهم مشكل فلنناقشه لا ضير في ذلك... الحزب الذي لا يملك الكثير... نناقشه لكن أنت خائن... أنت قبضت الأموال من أناس في فندق السفير... أنت لا تملك مقراً ولا منزلاً في العاصمة... أنت تنتقل من فندق إلى فندق حتى تتهرب من دفع مستحقات الناس... فإذا كانت السياسة على هذا الشكل ففضلوا... إذا رغبت في بناء دولة...

اقترحنا في التحالف الرئاسي في اجتماعات مختلفة... ورئيس الجمهورية صرح أنه يجب إعادة النظر في النظام النسبي أو غير النسبي، يجب تسوية هذا المشكل... إذا أردتم أن تخفوا هذا الأمر، فلتفعلوا حتى لا يسمعونها لأنني أسمع الحديث عن الخارج، الخارج...!!... سبعة أعضاء من المجلس الشعبي البلدي لسبعة أحزاب مختلفة نادي رئيس الدائرة ونادي لألقي كلمة ماذا يمكن أن أقول لك؟... لقد سحبت منه الثقة منذ أربعة أيام، وركب في السيارة...

الرئيس : شكرا السيد بوطويشة بن حليلة، وأحيل الكلمة إلى السيد عبد الرحمن بن الحاج جلول، فليتنفضل.

السيد عبد الرحمن بن الحاج جلول : شكرا السيد الرئيس، بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين، السيد رئيس المجلس الموقر، معالي وزير الدولة وزير الداخلية والجماعات المحلية والوفد المرافق له، سيداتي سادتي النواب، أسرة الإعلام، السادة الحضور، السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته. معالي الوزير،

مراجعة قانوني البلدية والولاية نظرا إلى أهمية المجالس المنتخبة على المستوى المحلي والوطني. وفقكم الله والسلام عليكم.

**الرئيس :** شكرا السيد منجي جودي، وأحيل الكلمة إلى السيد السبتي الوافي، فليتنفضل.

**السيد السبتي الوافي :** بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على رسوله الكريم. السيد الرئيس المحترم، معالي وزير الداخلية والجماعات المحلية والوفد المرافق له، معالي وزير العلاقات مع البرلمان، زميلاتي زملائي النواب، أسرة الإعلام، السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته، أما بعد،

بعد دراستنا الدقيقة لمشروع القانون المتعلق بنظام الانتخابات المعروض على المجلس الموقر لمناقشته لا سيما المادة 82 الفقرة الخامسة، والمتعلقة بوجود حصول القوائم الحرة على نسبة 5٪ من توقيعات الناخبين داخل الدائرة الانتخابية، فإننا نرى أن هذا الشرط تعجيزي لأنه يؤدي إلى إقصاء كثير ممن منحهم الدستور حق الترشح، خاصة في المادة 50 منه، والتي تنص على أنه لكل مواطن تتوفر فيه الشروط القانونية أن ينتخب وينتخب. بل لاحظنا أن هذا الشرط يجعل من حق الترشح حكرا على فئة دون الأخرى.

السيد وزير الداخلية، نقترح إعادة صياغة المادة المذكورة وذلك بتخفيض نسبة 5٪ إلى نسبة 1٪ كأقصى حد خاصة أن هذا التعديل لا يمس بمضمون المادة 88 وعرض أسباب المشروع بصفة عامة.

السيد الوزير، نطالب بالغاء الدعم المادي للجان السياسية ويتعلق الأمر بمنحة 3 ملايين التي أثارت كثير من الجدل، فالبنسبة كلها كانت في اللجان السياسية فحدثنا كله كان عن البنسبة التي مصدرها منحة 3 ملايين الخاصة بالدعم، فكل واحد كان من المدعمين

وفي هذا القدر كفاية، أشكركم على حسن الإصغاء والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

**الرئيس :** شكرا السيد عبد الرحمن بن الحاج جلول، وأحيل الكلمة إلى السيد منجي جودي فليتنفضل.

**السيد منجي جودي :** بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد رئيس المجلس الموقر، السيد وزير الدولة ووزير الداخلية والجماعات المحلية، السيد الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان، الزميلات الزملاء النواب، الأخوات والإخوة في الأسرة الإعلامية. السلام عليكم.

أريد في البداية أن أبدي تأييد التجمع الوطني الديمقراطي، لمشروع القانون العضوي المتضمن تأجيل الانتخابات البلدية والولائية ومشروع القانون العضوي المتعلق بنظام الانتخابات.

إن من جملة ما جاء على لسان السيد وزير الدولة، وزير الداخلية في عرضه لأسباب تغيير هذا القانون ما يأتي : "لقد أصبح الجميع يعلم بما في ذلك الشارع الجزائري أن البنسبة طغت على هذه الانتخابات".

ولما كان الكلام صادر عن رجل دولة من طراز السيد زرهوني، فلقد أعفاني بذلك من الحديث عن الأموال الخيالية المستعملة في الانتخابات الأخيرة وطريقة استعمالها كتوزيع الألبسة، والمواد الاستهلاكية والأموال و..، إلى درجة ذكرتنا "بالأنديجانة".

ماذا أقول؟! وماذا أقترح؟! لعلي أقول: كان على الأجهزة المختصة فتح تحقيقات حول مصدر الأموال المستعملة.

يجب رفع النسبة المقترحة إلى 5٪ في الدوائر الانتخابية الكبرى وإلى أكثر من 7٪ في الدوائر الصغرى لأن السياسة تمارس في الأحزاب أولا، وللقضاء على ظاهرة العروشية التي عادت بقوة ثانيا كما تجب المراقبة الفعلية لمصادر الأموال المستعملة، كما نطالب في التجمع الوطني الديمقراطي بضرورة الإسراع في

أما الآن فأنا أريد أن أدلي بملاحظة عامة وهو أن بعض الإخوة النواب منذ أيام وفي إطار برنامج الحكومة، قد تطرقوا إلى موضوع الفصل بين السلطات خاصة فيما يتعلق بموضوع تعزيز دور النائب، وما نحن ننتظر من سيادة الرئيس، أداء الأدوار الأولية خاصة ما يتعلق بقانون النائب والنظام الداخلي للمجلس، أما الموضوع الذي أود التركيز عليه، فيتعلق بالمادة 61 من النظام الداخلي لأنه، السيد الرئيس، يقال هنا وهناك أن النائب لا يؤدي دوره وليست له أية صلاحية، فهذا هو مجال النائب أي أن هذه المادة تستحوذ على نسبة 90٪ أو أكثر من صلاحيات النائب، ولما ننظر إلى المذكرة الإعلامية الخاصة بالتعديل المعدة من قبل مكتب المجلس، أقول لك السيد الرئيس أن هذا الأمر لا يشجع على مبادرة في التعديل، هذا من جهة، من جهة أخرى كنت أتمنى شخصياً أن أرى تعديلات تقدم من اللجنة المختصة، لكن مع الأسف ولأسباب أجهلها، أهل مكة أدرى بشعابها.

السيد الرئيس،  
أخيراً، وحتى لا أطيل عليكم، نلتمس منكم بعض المرونة حتى يؤدي الإخوة والأخوات النواب الحد الأدنى من مهامهم، وشكراً.

**الرئيس :** شكراً السيد سعدي غدير الذي كان آخر متدخل، سنستأنف أشغالنا غدا الخميس 12 جويلية 2007، في الساعة التاسعة والنصف صباحاً لمواصلة المناقشة العامة والاستماع إلى رد ممثل الحكومة السيد وزير الدولة وزير الداخلية والجماعات المحلية أشكر الجميع والجلسة مرفوعة.

**رفعت الجلسة في الساعة الحادية عشرة  
والدقيقة العشرين ليلاً**

لحزب ما أو قائمة حرة انصب همه على الدعم المادي، لذا نطالب بإلغاء الدعم المادي.

أما ما يخص نسبة 5٪، نذكر على سبيل المثال أن ولاية تبسة تضم 400 ألف منتخب، فبطريقة حسابية وجب الحصول على 20 ألف صوت وهذا الأمر ليس هينا على القائمة الحرة للحصول عليه.

فبعد الحصول على 20 ألف صوت، يجب الحصول على نسبة 5٪ التي تبلغ 1000 صوت، فمثلاً ولاية تبسة شاسعة بمساحة 300 كلم، وبهذه الشساعة لا يمكن الحصول على نسبة 5٪، لذا نرجو تخفيض النسبة إلى 1٪ وشكراً والسلام عليكم.

**الرئيس :** شكراً السيد السبتى الوافي، وأحيل الكلمة إلى السيد سعدي غدير، فليتفضل.

**السيد سعدي غدير :** شكراً.

بسم الله الرحمن الرحيم.  
السيد الرئيس،  
السادة الوزراء،  
زميلاتي، زميلاتي النواب،

أولاً، سأختصر في تدخلي وأشاطر الرأي المنادي بتخفيض نسبة عدد التوقيعات ثم أطلب من اللجنة الموقرة ومن ممثل الحكومة الأخذ بعين الاعتبار الملاحظة الآتية :

لما تكون الدائرة الانتخابية هي الولاية، حينها نتمنى أن توزع عدد التوقيعات على نصف عدد البلديات + 1، باختصار شديد، لاحظنا نجاح بعض النواب ينتمون إلى بلدية واحدة في ولاية تضم 60 بلدية أو أكثر، هذا ما أردت قوله فيما يتعلق بالملاحظات، لأن الإخوة النواب قد تحدثوا وتطرقوا إلى جميع الأمور.